جامعة آل البيت

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

قسم المحاسبة

أثر خصائص لجنة التدقيق على مستوى الإفصاح الإختياري في التقارير المالية السنوية للبنوك الأردنية

The Impact of the Audit Committee Characteristics on the Level of Voluntary Disclosure in the Annual Financial Reports of Jordanian Banks

إعداد الطالب

شادي عبدالله أحمد موسى

إشراف

الأستاذ الدكتور جمال عادل عبدالرزاق الشرايري

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

في المحاسبة

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

الفصل الثاني ٢٠١٨/٢٠١٩

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

تفويض

أنا شادي عبدالله أحمد موسى

أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي، للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:..... التاريخ:.....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

أنا شادي عبدالله أحمد موسى

تخصص: **محاسبة** كلية: **الاقتصاد والعلوم الإدارية**

أُعلنُ بأني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي / أطروحتي بعنوان:

أثر خصائص لجنة التدقيق على مستوى الإفصاح الإختياري في التقارير المالية السنويةللبنوك الأردنية

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والإطاريح العلمية. كما أنني أُعلن بأن رسالتي / أطروحتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيله إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج من يبعد صدورها دون إن يكون لي الحق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

التوقيع:..... التاريخ:.....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عمادة الدراسات العليا
جامعة آل البيت

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة:

أثر خصائص لجنة التدقيق على مستوى الإفصاح الإختياري في التقارير المالية السنوية للبنوك الأردنية

The Impact of the Audit Committee Characteristics on the Level of Voluntary Disclosure in the Annual Reports of Jordanian Banks

وأجيزت بتاريخ / /2019م

إعداد الطالب
شادي عبدالله أحمد موسى

إشراف
الأستاذ الدكتور جمال عادل عبدالرزاق الشرايري

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
الأستاذ الدكتور جمال عادل الشرايري	مشرفاً ورئيساً	.....
الدكتور عبدالرحمن خالد الدلابيح	عضواً	.....
الدكتور سيف عبيد الشبيل	عضواً	.....
الدكتور زياد عبدالحليم الذيبة	عضواً خارجياً	.....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى

(لَا أَبْرَحُ حَتَّىٰ أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِيَ حُقُبًا)

صدق الله العظيم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

بكثير من الفخر والاعتزاز أهدي ثمرة جهدي:

إلى سراج يضيء فضاء لا محدود، إلى أحلى وأرق ما خاف الله في الوجود إلى نور عيني التي تحب أنت راني دائما في أعلى المراتب "أمي" أطال الله في عمرها

إلى من علمني ورباني وسهر الليالي إلى من ضحى من أجلي وتواضع ليرفع شأني، إلى الذي منحي الحرية والثقة في طلب العلم "أبي العزيز" أطال الله في عمره

إلى قرة عيني ومنبع أملي في هذه الدنيا أخي "فادي" حفظه الله

والى كل من ساعدني وساندني في إنجاز عملي هذا

شادي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي بعزته وجلاله تتم الصالحات، أحمد الله عز وجل على ما أنعم عليّ به من نعم، وقدّرني على إتمام هذه الرسالة، فاللهم الحمد لك حتى ترضى، ولك الحمد إذا رضيت، ولك الحمد بعد الرضا، والصلاة والسلام على نبي الرحمة وهادي الأمة شفيعنا محمد وآله وصحبه إلى يوم الدين.

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ الدكتور جمال الشرايري الذي تكرّم بالإشراف على هذه الرسالة، ولجهوده الكريمة التي قدمها في إعدادها، فكان مثالاً للعلم والمعرفة، ونوراً نستضئ به، فشكراً جزيل الشكر، وجزاه الله عني وعن زملائي كلَّ خير.

والشكر الواصل إلى لجنة المناقشة الممثلة بالدكتور عبدالرحمن الدلابيح، والدكتور سيف الشبيل، والدكتور زياد الذيبة، على ما بذلوه من جهد في قراءة هذه الرسالة وإثرائها بتوجيهاتهم الثمينة.

كما أتقدم بالشكر إلى جامعة آل البيت التي أتاحت لي الفرصة لاستكمال مسيرتي العلمية.

ولا يفوتني أن أتوجه بجزيل الشكر والعرفان إلى كل من قدم لي يد العون والمساعدة في مسيرتي العلمية فجزاهم الله عني كل خير.

الباحث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات ..... ح
قائمة الجداول ..... ي
ABSTRACT ..... م
الفصل الأول الإطار العام للدراسة ١
١,١المقدمة ٢
٢,١ مشكلة الدراسة وأسئلتها ٣
٣,١أهداف الدراسة ٥
٤,١أهمية الدراسة ٦
٥,١فرضيات الدراسة ٧
٦,١خطط الدراسة ٩
الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة ١٠
١,٢تمهيد ١١
٢,٢ لجنة التدقيق ١١
٣,٢ الإفصاح ١٩
٤,٢الدراسات السابقة ٣٢
٥,٢ ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة ٥٨
الفصل الثالث منهجية الدراسة ٥٩
١,٣تمهيد ٦٠
٢,٣مجتمع وعينة الدراسة ٦٠
٣,٣مصادر جمع البيانات ٦٠
٤,٣ متغيرات الدراسة ٦١
٥,٣ نموذج الدراسة ٦٥
٦,٣ الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات ٦٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع تحليل النتائج واختبار الفرضيات ٦٧
١,٤تمهيد ٦٨
٢,٤ تحليل البيانات ٦٨
الفصل الخامس النتائج والتوصيات ٨٠
١,٥-تمهيد ٨١
٢,٥-نتائج الدراسة ٨١
٣,٥التوصيات ٨٢
قائمة المراجع ٨٤
أولاً- المراجع العربية: ٨٤
ثانياً- المراجع الأجنبية: ٩٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
٣-١	مؤشر الإفصاح الإختياري في التقارير المالية السنوية	٤٨
٣-٢	وصف متغيرات الدراسة وطريقة قياسها	٥٠
٤-١	التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة	٥٣
٤-٢	تحليل الالتواء والتفرطح لمتغيرات الدراسة	٥٥
٤-٣	مصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة	٥٦
٤-٤	تحليل الانحدار المتعدد لمتغيرات الدراسة للفترة (٢٠١٥-٢٠١٧)	٥٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أثر خصائص لجنة التدقيق على مستوى الإفصاح الإختياري في التقارير المالية السنوية للبنوك الأردنية

إعداد: شادي عبدالله احمد موسى

إشراف: الاستاذ الدكتور جمال الشرايري

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر خصائص لجنة التدقيق المتمثلة في المتغيرات الآتية (حجم لجنة التدقيق، اجتماعات لجنة التدقيق، استقلالية لجنة التدقيق، الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق، عضوية أعضاء لجنة التدقيق في لجان أخرى) على مستوى الإفصاح الإختياري في التقارير المالية السنوية للبنوك الأردنية. ولتحقيق أهداف الدراسة تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي، تمثل مجتمع الدراسة في كافة البنوك المدرجة في بورصة عمان، وتمثلت عينة الدراسة في البنوك التجارية والإسلامية الأردنية والبالغ عددها (١٥) بنكا. غطت الدراسة فترة (٣) سنوات(٢٠١٥-٢٠١٧)، تم جمع بيانات الدراسة من خلال التقارير المالية السنوية المنشورة، تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في تحليل بيانات الدراسة، حيث تم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية كالإحصاءات الوصفية (أدنى قيمة، أعلى قيمة، المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية)، وتحليل الالتواء والتفرطح، ومعامل ارتباط بيرسون، بالإضافة إلى تحليل الانحدار المتعدد؛ وذلك لاختبار فرضيات الدراسة.

أظهرت نتائج الإحصاءات الوصفية أن البنوك الأردنية تقوم بمستوى إفصاح اختيارية في التقارير المالية السنوية مرتفع نسبياً حيث بلغ متوسط نسبة الإفصاح (٧٨,٨١٨٪) في عينة الدراسة، كما بينت نتائج تحليل الانحدار

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

المتعدد وجود علاقة بين خصائص لجنة التدقيق (حجم لجنة التدقيق، الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق) ومستوى الإفصاح الإختياري، وعدم وجود علاقة بين خصائص لجنة التدقيق (استقلالية لجنة التدقيق, واجتماعات لجنة التدقيق, وعضوية أعضاء لجنة التدقيق في لجان أخرى) ومستوى الإفصاح الإختياري. أوصت الدراسة بضرورة توعية مستخدمي التقارير المالية السنوية بنتائج وانعكاسات مستوى الإفصاح الإختياري على قراراتهم الاستثمارية.

كلمات مفتاحيه: خصائص لجنة التدقيق، مستوى الإفصاح الإختياري، البنوك الأردنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

The Impact of the Audit Committee Characteristics on the Level of Voluntary Disclosure in the Annual Financial Reports of Jordanian Banks

Prepared By: Shadi Mousa

Supervisor: Pro. Dr. Jamal AL-sharairi

ABSTRACT

This study aimed to determine the impact of the audit committee characteristics represented by the following variables (audit committee size, audit committee meetings, audit committee independence, audit committee financial expertise, audit committee members' engagement in other committees), on the level of voluntary disclosure in the annual reports of Jordanian banks. For the purpose of the study, the descriptive analytical approach was used. The population of the study consisted of all banks listed on the (ASE), while the sample of the study consisted of (15) Jordanian (trading and Islamic). The study covered the period of (3) years (2015-2017), the study data were collected from the annual reports. (SPSS) Software was used for analyzing data and running statistical tests including

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

descriptive statistics (lowest value, highest value, arithmetic mean, standard deviations) in addition to multiple regression analysis which was used to test the hypotheses of the study.

The results of the descriptive statistics showed that Jordanian banks have relatively high level of voluntary disclosure in the annual reports. The average disclosure rate (78.818%) in the study. The results of the multiple regression analysis showed relationship between (Audit committee size, audit committee financial expertise) and the level of voluntary disclosure, while there was no relationship between (Audit Committee independence, Audit Committee meetings and the membership of the Audit Committee members in other committees), and the level of voluntary disclosure. The study recommended the users of financial reports to be aware of the results and importance of the level of voluntary disclosure on their investment decisions.

Keywords: Audit Committee Characteristics, Level of Voluntary Disclosure, Jordanian Banks.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

١,١ المقدمة

٢,١ مشكلة الدراسة وأسئلتها

٣,١ أهداف الدراسة

٤,١ أهمية الدراسة

٥,١ فرضيات الدراسة

٦,١ مخطط الدراسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

١,١المقدمة

نشأت فكرة لجنة التدقيق في الولايات المتحدة الأمريكية خلال سبعينات القرن الماضي كنتيجة قانون الممارسات المالية الغير سليمة الذي أصدر عن الكونجرس لكثرة الممارسات المشكوك بها والتي أفصح عنها في أوائل السبعينات (الشرع، ٢٠١٧). في الأردن وبعد إنهيار بنك البتراء عام (١٩٩٠) قامت الجهات التشريعية بإصدار العديد من التشريعات التي تناولت لجان التدقيق وخصائصها، ومنها قانون الأوراق المالية رقم (٧٦) لعام (٢٠٠٢) الذي الزم جميع الشركات المساهمة العامة بإنشاء لجنة تدقيق، ونظرا لما تشكلة لجنة التدقيق عرف لجنة التدقيق أنها لجنة منبثقة عن مجلس إدارة الشركة مكونة من أعضاء غير تنفيذيين لا يقل عددهم عن ثلاثة، شريطة تمتع أحدهم بالاستقلال والخبرة المالية والمحاسبية، وتناط باللجنة مسؤولية رقابة إعداد القوائم المالية، والإشراف على عمليات التدقيق الداخلي والخارجي ونتائجها ومدى كفايتها، وبناء وفحص أنظمة الرقابة الداخلية بما يوفر تقارير مالية يمكن الاعتماد عليها لإتخاذ القرارات العقلانية(السرطاوي وآخرون، ٢٠١٣).

وبسبب الإنفتاح الاقتصادي الذي شهده العالم مؤخراً، قلة كفاية الإفصاح الإجباري سواء عن المعلومات (المالية أو غير مالية).ومن خلال ذلك الإفصاح عن الملعومات المحاسبية الإختيارية أصبح ضرورة وذلك لما تشهده الأسواق المالية من تنافس، إذ ان المعلومات المحاسبية التقليدية لم تعد كافية لمتخذي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القرارات(حميد وآخرون، ٢٠١٦). مما جعل هناك حاجة ملحة لإضافة معلومات اختيارية "غير مالية"، كون هذه المعلومات تقدم قيمة مضافة لتقييم الأداء المالي للوحدة الاقتصادية، فكلما زاد مستوى الإفصاح الإختياري ترك ذلك انطباع إيجابي على كفاءة وفعالية أداء الوحدة (عابد، ٢٠١٨).

نظرا لما تشكله البنوك من دور هام في الإقصاد الأردني، حيث يمثل ركيزة أساسية من القطاعات الاقتصاديةالأردنية، بحيث يتم التعامل مع هذا القطاع من مختلف الأفراد (طبيعيين أو معنويين) وذلك لمختلف الخدمات التي يقدمها الأفراد سواء مستثمرين أو مودعين أو مقرضين. حيث يعد توفير معلومات (مالية وغير مالية) متعلقة بنشاط هذا القطاع مهمة جداً لمستخدمين التقارير المالية وبناء قرارات أكثر دقة (القرشي، ٢٠١٥).

بناءً على ما سبق تأتي هذه الدراسة للبحث في أثر خصائص لجنة التدقيق ومستوى الإفصاح الإختياري في التقارير المالية السنوية للبنوك الأردنية.

٢,١ مشكلة الدراسة وأسئلتها

إن لجنة التدقيق وبصفتها أحد أدوات للسيطرة على الممارسات والتصرفات غير القانوية للإدارات تساهم في تحسين جودة مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية، وأوضحت دراسة Al-Shammari & Al-Sultan(٢٠١٠) أن الشركات التي تتجه وتلتزم نحو تطبيق أدوات الحاكمية المؤسسية يكون لديها المزيد من الإفصاح عن المعلومات الإختياري وبشكل طوعي وذلك وبشكل فاعل يساهم في تعظيم ثقة مستخدمي التقارير مالية. وأشار البلداوي وآخرون(٢٠١٥) إلى صنفين من أدوات الحوكمة يتمثل أحدهما في قوةإدارة أنشطة الرقابة الداخلية وقوة واستقلال لجنة التدقيق الداخلي، وكيف

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تنعكس هذه القوة والاستقلالية على جودة التدقيق الخارجي مما تزيد ثقة الجمهور في هذه القوائم.

العديد من الدراسات أجريت لبحث العلاقة بين لجنة التدقيق وخصائصها ومستوى الإفصاح الإختياريوأهميته ومنها ((باجاحروالحجيلي، ٢٠١٧)، (بوشايب، ٢٠١٦)، (Ramadhan,2014), (Appuhami& Tashakor,٢٠١٧))، ولكن على حد علم الباحث يوجد ندرة في الأبحث المتعلقة في أثر خصائص لجنة التدقيق على مستوى الإفصاح الإختياري في الأردن وخصوصا على قطاع البنوك.

وبناءاً على ما سبق يمكن توضيح مشكلة الدراسة في الأسئلة الآتية:

السؤال الرئيسي: هل هناك أثر لخصائص لجنة التدقيق على مستوى الإفصاح الإختياري في التقارير المالية السنوية للبنوك الأردنية؟

ومن هذا السؤال تنبثق الأسئلة الفرعية الآتية:

السؤال الأول: هل هناك أثر لحجم لجنة التدقيق على مستوى الإفصاح الإختياري في التقارير المالية السنوية للبنوك الأردنية؟

السؤال الثاني: هل هناك أثر لاجتماعات لجنة التدقيق على مستوى الإفصاح الإختياري في التقارير المالية السنوية للبنوك الأردنية؟

السؤال الثالث: هل هناك أثر لاستقلالية لجنة التدقيق على مستوى الإفصاح الإختياري في التقارير المالية السنوية للبنوك الأردنية؟

السؤال الرابع: هل هناك أثر لخبرة لجنة التدقيق على مستوى الإفصاح الإختياري في التقارير المالية السنوية للبنوك الأردنية؟

السؤال الخامس: هل هناك أثر لعدد عضوية أعضاء لجنة التدقيق في اللجان الأخرى على مستوى الإفصاح الإختياري في التقارير المالية السنوية للبنوك الأردنية؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١,٣أهداف الدراسة

الهدف الأساسي لهذه الدراسة يتمثل بمحاولة معرفة أثر خصائص لجنة التدقيق على مستوى الإفصاح الإختياري في التقارير المالية السنوية للبنوك الأردنية، وبناءاً عليه تهداف هذه للدراسة إلى:

التعرف على الجانب النظري المتعلق بخصائص لجنة التدقيق والإفصاح الإختياري في التقارير المالية السنوية.

دراسة أثر حجم لجنة التدقيق على مستوى الإفصاح الإختياري في التقارير المالية السنوية للبنوك الأردنية.

دراسة أثر إجتماعات لجنة التدقيق على مستوى الإفصاح الإختياري في التقارير المالية السنوية للبنوك الأردنية.

دراسة أثر استقلالية لجنة التدقيق على مستوى الإفصاح الإختياري في التقارير المالية السنوية للبنوك الأردنية.

دراسة أثر الخبرة المالية للجنة التدقيق على مستوى الإفصاح الإختياري في التقارير المالية السنوية للبنوك الأردنية.

دراسة أثر عدد عضوية أعضاء لجنة التدقيق في لجان أخرى على مستوى الإفصاح الإختياري في التقارير المالية السنوية للبنوك الأردنية.

إثراء المكتبة العربية بدراسة حول طبيعة أثر خصائص لجنة التدقيق على مستوى الإفصاح الإختياري في التقارير المالية السنوية للبنوك الأردنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١,٤أهمية الدراسة

قام الباحث بتجزئة أهمية هذه الدراسة الى **أهمية علمية** وأهمية **عملية** وتالياً بيانهما:

1.4.1الأهمية العلمية:

١. حظيت الدراسات المتعلقة في حوكمة الشركات اهتماماً كبيراً من الباحثين في المجالات الإدارية بشكل عام والمحاسبية بشكل خاص بشكل كبير منذ مطلع العقد الحالي، إذ تعد لجنة التدقيق أحد الأدوات الحاكمية بما أنها أحد اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة، وتشكل هذه الدراسة موضوع مهم ممثل في أثر خصائص لجنة التدقيق على مستوى الإفصاح الإختياري في التقارير المالية السنوية للبنوك الأردنية.

٢. تعد النتائج الصادرة من هذه الدراسة مدخلا مهما لأصحاب المصالح والجهات ال المسؤولة عن تنظيم عمل قطاع البنوك في الأردن وهيئة الأوراق المالية وتزويدهم بواقع خصائص لجنة التدقيق ومستوى الإفصاح الإختياري في التقارير المالية السنوية للبنوك الأردنية.

٢,٤,١ الأهمية العملية:

١. تظهر أهمية الدراسة من أهمية الإفصاح الإختياري في التقارير المالية السنوية، حيث أن الإفصاح الإختياري يخلق ميزة تنافسية، كما تظهر الأهمية من خلال انعكاس الفائدة على البنوك الأردنية من خلال توضيح أثر خصائص لجنة التدقيق على مستوى الإفصاح الإخياري، وتنعكس هذه الأهمية على فئة كبيرة من مستخدمين التقارير المالية السنوية. وتظهر الحاجة لهذه الدراسة لما يشكلة قطاع البنوك في الأردن من أهمية اقتصادية بحيث يشكل أحد الأعمدة الأساسية للقطاع المالي، وضرورة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢. تعزيز ثقة الجمهور وأصحاب المصالح في هذا القطاع، ان الإفصاح الإختياري ضرورة ملحة للبنوك التي تعمل في بيئة تنافسية عالية وسريعة.

٣. ما يشكلة قطاع البنوك من أهمية اقتصادية ومحور استثماري مهم جدا، إذ يعد من أكبر القطاعات الاقتصادية في الأردن، وتعامل تقريبا معظم الأفراد مع هذا القطاع (طبيعيين أو معنويين).

٤. تشكل هذه الدراسة على حد علم الباحث من الدراسات القليلة في اللغة العربية التي بحثت في قياس أثر خصائص لجنة التدقيق على مستوى الإفصاح الإختياري في التقارير المالية السنوية للبنوك الأردنية.

١,٥فرضيات الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى اختبار الفرضيات الآتية:

- **الفرضية الرئيسية H0:لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية لخصائص لجنة التدقيق على مستوى الإفصاح الإختياري في التقارير المالية السنوية للبنوك الأردنية.**

وينبثق عن هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية الآتية:

- **الفرضية الفرعية الأولى H01:** لا يوجد أثر لحجم لجنة التدقيق على مستوى الإفصاح الإختياري في التقارير المالية السنوية للبنوك الأردنية.
- **الفرضية الفرعية الثانية H02:** لا يوجد أثر لاجتماعات لجنة التدقيق على مستوى الإفصاح الإختياري في التقارير المالية السنوية للبنوك الأردنية.
- **الفرضية الفرعية الثالثة H03:**لا يوجد أثر لاستقلالية لجنة التدقيق على مستوى الإفصاح الإختياري في التقارير المالية السنوية للبنوك الأردنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **الفرضية الفرعية الرابعة H04:** لا يوجد أثر للخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق على مستوى الإفصاح الإختياري في التقارير المالية السنوية للبنوك الأردنية.
- **الفرضية الفرعية الخامسةH05:** لا يوجد أثر لعضوية أعضاء لجنة التدقيق في اللجان الأخرى على مستوى الإفصاح الإختياري في التقارير المالية السنوية للبنوك الأردنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١,٦ خطط الدراسة

بناءاً على أهداف الدراسة وفرضياتها يمكن توضيح العلاقة بين متغيرات الدراسة من خلال النموذج المقترح الاتي:

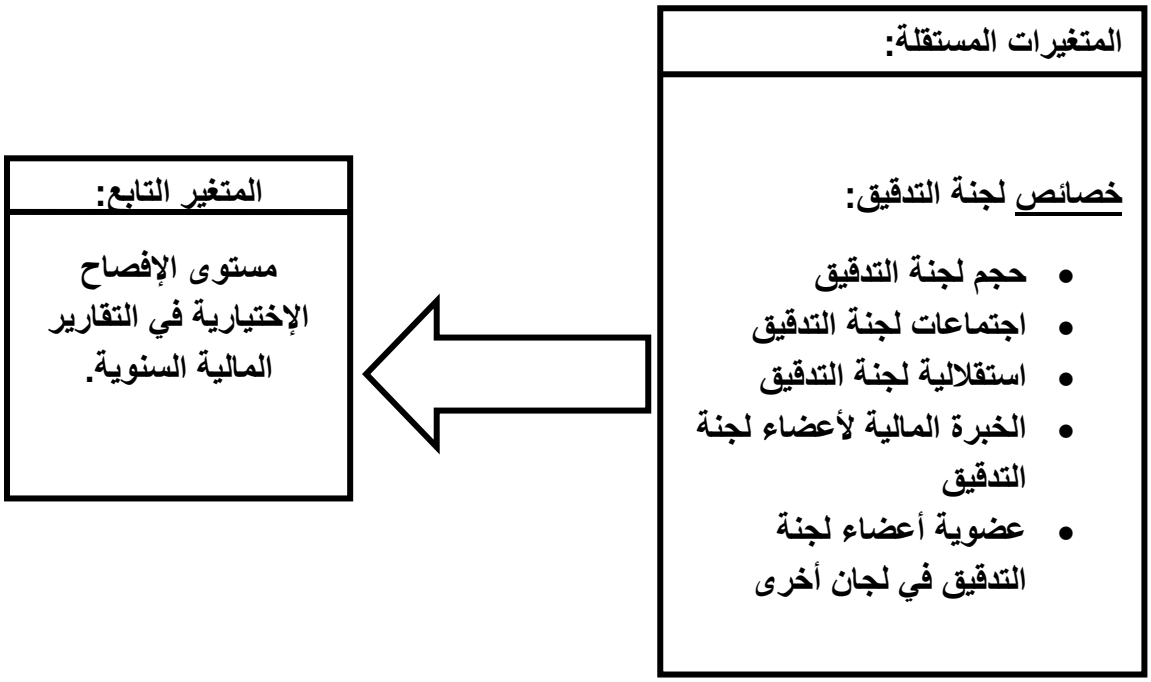

الشكل رقم ١,١: مخطط الدراسة

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على الدراسات السابقة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

١,٢ تمهيد

٢,٢ لجنة التدقيق

٣,٢ الإفصاح

٤,٢ الدراسات السابقة

٥,٢ ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

١,٢تمهيد

يحتوى هذا الفصل عرضا للإطار النظري وملخص للدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، ويتناول خصائص لجنة التدقيق والإفصاح الإختياري.

٢,٢ لجنة التدقيق

١,٢,٢ مقدمة:

ان الفضائح المالية العالمية دفعت الباحثين الماليين إلى البحث عن أدوار حيوية للجنة التدقيق والمدققين الداخليين لتفعيل دورهم بشكل أكبر، حيث أن نتائج أعمال الشركات لم تؤثر فقط على ملايين المستثمرين بل تعدت تأثيراتها (سواء كانت إيجابية أو سلبية) لتشمل جميع الفئات ذات العلاقة وأصحاب المصالح (كالجهات الحكومية وفئات المجتمع)، وبكثرة مسؤوليات مجلس الإدارة تقوم المجالس بتفويض بعض المهام إلى أحد اللجان التي تنشأ من أعضائه الأمر الذي من شأنه تعزيز كفائة المجلس، ومن أهم هذه اللجان لجنة التدقيق. ومن هذا المنطلق بدأ الاهتمام بتطوير خدمات لجان التدقيق، كونها الوسيلة الرئيسية التي تلجأ لها الإداراة العليا في الشركات لممارسة أنشطة الرقابة والإشراف على العلميات المحاسبية والمالية والإدارية (حميدي وآخرون، ٢٠١٧) (كفية، ٢٠١٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢.٢.٢ لمحة تاريخية حول بداية لجان التدقيق

في ثلاثينيات القرن المنقضي قامت لجنة تداول الأوراق المالية (Securities and Exchange Commission (SEC)) بإعطاء توصيات بأهمية وضرورة إنشاء لجنة تتكون من أعضاء غير تنفيذيين في مجلس الإدارة وتتكون مهامها من (تعيين المدقق الخارجي وتحديد أتعابه) وذلك نتيجة للأزمات المالية التي تعرضت لها بعض المؤسسات الأمريكية، وكانت تلك الأزمات نتيجة تلاعب هذه المؤسسات في التقارير المالية (Compernolle, 2009).

ثم أوصى معهد المحاسبين القانونيين المعتمدين في الولايات المتحدة الأمريكية (AICPA) في عام (١٩٦٧) بضرورة إنشاء لجنة المراجعة وتتكون مسئولياتها من (حل الخلافات بين المدقق الخارجي ومجلس الإدارة) وخصوصا في النواحي المحاسبية والطرق والأساليب المحاسبية وخاصة طرق الإفصاح في القوائم المالية، وتكون هذه اللجنة هي خط التواصل بين المدقق الخارجي ومجلس الإدارة، وفي عام (١٩٧٢) أصدرت لجنة تداول الأوراق المالية (SEC) توصيات بأن يكون أعضاء لجنة التدقيق يقتصر فقط على الأعضاء غير التنفيذيين من أعضاء مجلس الإدارة، وقامت بمطالبة المؤسسات بضرورة الإفصاح عن إنشاء لجنة التدقيق أو لا. وفي (١٩٧٨) أصدر تقرير من (Treadway Commission) يؤكد فيه على ضرورة إنشاء لجان للتدقيق من قبل الشركات التي لديها أسهم في البورصة. وحديثا وبعد انهيار المؤسسات الأمريكية (worldcom and Enron) في عام (٢٠٠٢) أصدر قانون (Sarbanes-Oxley) والذي بموجبه الزم جميع المؤسسات بتكوين لجان للتدقيق وذلك لدورها المهم في منع حدوث الإنهيارات المالية في المستقبل، وأكد القانون على أهميتها في عملية إعداد القوائم المالية، ودورها في زيادة استقلالية المدقق الخارجي (عبدالحميد، وحواس، ٢٠١٣).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣.٢,٢ تعريف لجنة التدقيق:

تعرف لجنة التدقيق بأنها مجموعة يبلغ عددها ثلاث أعضاء على الأقل ويتكونوا من أعضاء مجلس الإدارة ويجب أن يكونوا مستقلين (غير تنفيذيين)، وعلى الأقل يجب أن يمتلك أحد أعضائها خبرة مالية أو محاسبية، ويحكم عملها دليل مكتوب يبين مسؤولياتها وطرق القيام بها(أحمد،٢٠١١).

وقام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (American Institute of Certified Public Accountants (**AICPA**)) بوصف لجنة التدقيق على أنها أداة يتم من خلالها كبح جماح التصرفات غير القانونية للإدارات العليا للشركة (حمدان وآخرون,٢٠١٢).وعرفتها الهيئة الكندية للمحاسبين القانونيين (Confederation_of_International_Contractors'_Association **(CICA)**) بأن لجنة التدقيق تتكون من مدراء في الشركة تتمحور مسؤولياتهم في مراجعة وتقييم التقارير المالية السنوية قبل تسليمالتقارير إلى مجلس الإدارة. وتتكون مهامها في اقتراح المدقق الخارجي، مناقشة نتائج التدقيق مع المدقق، وتقييم نظام الرقابة الداخلية والتأكيد على فعاليته(حمدان، ٢٠١٥).

وعرفت على أنها أحد لجان مجلس الإدارة وتتكون من أعضاء غير متفرغين والمعينين من خارج الشركة وتعمل كحلقة وصل بهدف التنسيق بين أعمال المدقق الخارجي والإدارة بشكل يؤدي إلى زيادة استقلالية المدقق الخارجي والداخلي وزيادة فاعلية كل من عملية التدقيق وهيكل الرقابة الداخلي، وتعمل على حماية المستثمرين والمساهمين والجهات الأخرى من حالات الإحتيال في التقارير المالية السنوية (سعود وآخرون، ٢٠١٩).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعد لجنة التدقيق أحد الأساليب الرقابية المنبثقة عن مجلس الإدارة، أدى إلى ظهورها الأزمات المالية التي أدت إلى إنهيار كبرى الشركات العالمية ومطالبة أصحاب المصالح بتقارير مالية سليمة، ومهمتها العمل على مساعدة مجلس الإدارة في تنفيذ وإنجاز مهامه (حمدان، ٢٠١٥).

ويعرف الباحث–بناءاً على ما سبق- لجنة التدقيق بأنها أحد أهم اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة وتتكون من أعضاء من مجلس الإدارة ولا يقل عددهم عن ثلاث أعضاء شريطة تمتع أحدهم بالخبرات المالية والمحاسبية، لهم عدة مهام وأهمها حل الخلافات بين الأطراف الداخلية في المؤسسة والمدقق الخارجي، ومراقبة سير أعمال المؤسسة بشكل عام والأنشطة المحاسبية والمالية بشكل خاص، وتهتم بمصداقية وموضوعية إعداد التقارير المالية.

٤.٢,٢ اللجان الأساسية في القانون الأردني المنبثقة عن مجلس الإدارة

ووفق التعليمات المعدلة للحاكمية المؤسسية لعام (٢٠١٦) من قبل البنك المركزي أجبر البنوك الأردنية بتشكيل (٤) لجان أساسية هي:

١. لجنة الحاكمية المؤسسية: تتكون من ثلاثة أعضاء بأغلبية أعضاء مستقلين وعلى أن تضم رئيس المجلس، وتتكون مهام هذه اللجنة في الإشراف على إعداد دليل الحاكمية المؤسسية وتحديثة ومراقبة تطبيقه.
٢. لجنة التدقيق: يجب أن يكون غالبية أعضاء لجنة التدقيق بمن فيهم رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين، وأن لا يكون رئيس اللجنة هو نفسه رئيس المجلس أو رئيس أي لجنة أخرى.
٣. لجنة الترشيح والمكافات: تتشكل من ثلاثة أعضاء بأغلبية مستقلة بمن فيهم رئيس اللجنة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤. لجنة إدارة المخاطر: وتتكون من ثلاثة أعضاء شريطة استقلالة أحدهم وتكون مهمتها مراجعة إطار المخاطر ومراجعة استراتيجية إدارة المخاطر.

٥.٢,٢ خصائص لجنة التدقيق

في ما يلي استعراضاً موجزاً لخصائص لجنة التدقيق التي تم تداولها في هذه الدراسة:

١- حجم لجنة التدقيق: يعبر حجم لجنة التدقيق عن عدد أعضاء لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة، ويعتبر الزيادة في أعداد أعضاء لجنة التدقيق يؤدي الى المزيد من التنوع والخبرات، مما يساهم في تحسين الأداء وحل الخلافات والمشاكل بشكل أفضل (Madi, et al. 2014). وقد حدد القانون الأردني من خلال تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك الأردنية عدد أعضاء لجنة التدقيق لا يقل عددهم عن ثلاثة أعضاء وأن لا يكون رئيس اللجنة هو رئيس المجلس (دليل الحاكمية المؤسسية للبنوك في الأردن،٢٠١٦، www.sdc.com.jo).

٢- اجتماعات لجنة التدقيق: إن اجتماعات لجنة التدقيق بشكل متكرر يولد إحتمالا بفاعلية أفضل أكثر انجازاً للجنة التدقيق (Madi, et al. 2014). ووضّح Appuhami, Tashakor (٢٠١٧) بأن الشركات التي تقوم بالإجتماع بشكل أكثر يتوقع أن تفصح أكثر عن بنود الإفصاح الإختياري بحيث أنها تأخذ الفرصة ووقت كافي في مناقشة التقارير السنوية, أما تعليمات الحاكمية المؤسسية فنصت على وجوب إجتماع لجنة التدقيق مرة واحدة في السنة على الأقل مع المدقق الخارجي (دليل الحاكمية المؤسسية للبنوك في الأردن،٢٠١٦، www.sdc.com.jo).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- استقلالية لجنة التدقيق: تتكون لجنة التدقيق بالأصل من أغلبية أعضاء مستقلة فعندما تزيد استقلالية أعضاء لجنة التدقيق تحسن من مستوى الإفصاحات المالية وغير المالية, وتحسن الإستقلالية من المسائلة والشفافية للشركات (Appuhami and Tashakor, ٢٠١٧), وأوصى القانون الأردني بضرورة أن يكون أغلبية أعضاء لجنة التدقيق من أعضاء مستقلين (دليل الحاكمية المؤسسية للبنوك في الأردن،٢٠١٦، www.sdc.com.jo).

٤- الخبرة المالية: تعتبر الخبرة عامل مهم جدا في كفائة عمل لجنة التدقيق من حيث وتحسين الفاعلية (Hamdan, et al, ٢٠١٤). تساعد الخبرة المالية في مراقبة إعداد التقارير على نحو فعّال وليتمكن الأعضاء من فهم وتفسير البيانات المالية وبدوره سيعزز من شفافية تقارير الشركات وبالتالي التخفيف من مشكلة الوكالة المرتبطة في تدفق البيانات (Madi, et al. 2014). وبحسب القانون الأردني يجب أن يكون جيمع أعضاء اللجنة حاصلين على مؤهلات علمية ويتمتعون في خبرة عملية مناسبة في مجالات المحاسبة أو المالية أو أي من التخصصات المشابهة (دليل الحاكمية المؤسسية للبنوك في الأردن،٢٠١٦، www.sdc.com.jo).

٥- عضوية أعضاء لجنة التدقيق في لجان أخرى: ترى بعض الدراسات بأن عضوية أعضاء لجنة التدقيق في لجان أخرى لها أثر ايجابي بحيث تتنوع أساليب الرقابة على أعمال الإدارة وذلك بتنوع العضوية في اللجان, ويرى البعض بأن تنوع العضوية في اللجان له أثر سلبي وذلك يعزى بسبب عدم وجود الوقت الكافي لمراقبة أعمال الإدارة (Othman, et al, ٢٠١٤).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦.٢,٢ أهمية لجنة التدقيق

قام محمد(٢٠١٨) بتقسيم أهمية لجان التدقيق إلى ثلاثة مستويات وهي:

١. أهمية لجنة التدقيق بالنسبة **لمجلس الإدارة**: بحيث أنها تعمل على مساعدة أعضاء المجلس التنفيذيين في اتمام مهامهم ومسؤولياتهم وخاصتا من الجوانب المالية والمحاسبية.

٢. أهمية لجنة التدقيق بالنسبة إلى **المدقق الخارجي**: مهام لجنة التدقيق في هذا المستوى ضمان استقلالية المدقق الخارجي، وأتخاذ الإجراءات اللازمة للقيام بمهامه بدون ضغط أو تدخل من الإدارة.

٣. أهمية لجنة التدقيق بالنسبة إلى **المدقق الداخلي**: حيث تقوم باختيار رئيس قسم التدقيق الداخلي وتوفير الإجراءات اللازمة لضمان استقلاليته، وحل الخلافات التي قد تنشأ بينه وبين مجلس الإدارة.

٧.٢,٢ مهام لجنة التدقيق في القانون الأردني:

تتولى لجنة التدقيق مهمة رئيسية وهي الإشراف والرقابة على أعمال المحاسبة والرقابة الداخلية. وبحسب القانون الأردني(دليل الحاكمية المؤسسية للبنوك في الأردن، ٢٠١٦، www.sdc.com.jo) تتولى لجنة التدقيق المهام الآتية:

١. مناقشة الأمور المتعلقة بترشيح مدقق الحسابات الخارجي والتأكد من استيفائه للشروط الواردة في التشريعات النافذة، وعدم وجود ما يؤثر على استقلاليته .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢. بحث كل ما يتعلق بعمل مدقق الحسابات الخارجي بما في ذلك ملاحظاته ومقترحاته وتحفظاته ومتابعة مدى استجابة إدارة الشركة لها وتقديم التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة.

٣. مراجعة مراسلات الشركة مع مدقق الحسابات الخارجي وتقييم ما يرد فيها وإبداء الملاحظات والتوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة.

٤. متابعة مدى تقيد الشركة والتزامها بتطبيق أحكام التشريعات النافذة ومتطلبات الجهات الرقابية .

٥. دراسة التقارير الدورية قبل عرضها على مجلس الإدارة وتقديم التوصيات بشأنها مع التركيز على ما يلي :

أ. أي تغيير في السياسات المحاسبية المتبعة

ب. أي تغيير يطرأ على حسابات الشركة جراء عمليات التدقيق أو نتيجة لمقترحات مدقق الحسابات الخارجي .

٦. دراسة خطة عمل مدقق الحسابات الخارجي والتأكد من أن الشركة توفر للمدقق كافة التسهيلات الضرورية للقيام بعمله .

٧. دراسة وتقييم إجراءات الرقابة والتدقيق الداخلي .

٨. الإطلاع على تقييم المدقق الخارجي لإجراءات الرقابة والتدقيق الداخلي.

٩. الإطلاع على تقارير التدقيق الداخلي ولاسيما تلك المتعلقة بأي مخالفات تظهر نتيجة لعمل المدقق الداخلي .

١٠. التوصية لمجلس الإدارة فيما يتعلق بالأمور المرتبطة بإجراءات الرقابة والتدقيقالداخلي وعمل المدقق الداخلي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١١. التأكد من عدم وجود أي تضارب في المصالح قد ينجم عن قيام الشركة بعقدالصفقات أو إبرام العقود أو الدخول في المشروعات مع الأطراف ذوي العلاقة.

١٢. مراجعة تعاملات الأطراف ذوي العلاقة مع الشركة والتوصية بشأنها لمجلس الإدارة قبل إبرامها .

١٣. أي أمور أخرى يقررها مجلس الإدارة.

٣,٢ الإفصاح

١.٣,٢تمهيد

في عالم سريع ومعقد العلاقات ومتطور الاحتياجات ومتشابك التأثيرات، فان النظام المحاسبي عليه مهمة مسايرة هذه الحالات وأن يرقى بأساليب عمله إلى المستوى الذي يلبي فيه حاجة جميع الأطراف بدقة وشفافية، وهذا لا يكون إلا عن طريق الإفصاح المحاسبي والذي يمكن النظر إليه كونه " الإخبار الدقيق الموضوعي عن المعلومات المحاسبية، وينظر إلى الإفصاح على أنه نشر وتوفير المعلومات الملائمة للفئات التي تستخدم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاقتصادية التي تتعلق بالمنشأة(العاني، ٢٠٠٦).تعتمد معظم قرارات أصحاب المصالح على المعلومات التي يتم نشرها من قبل المؤسسات والمنظمات، بحيث يساهم في تزويد الأسواق المالية في المعلومات المهمة لأصحاب المصالح وسبب رئيسي في زيادة حجم الاستثمار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢.٣,٢ تعريف الإفصاح:

عرف الإفصاح على أنه عملية اظهار وتقديم المعلومات إلى المستخدمين بشكل حقيقة الوضع المالي للشركة بما يفي احتياجات هؤلاء المستخدمين من المعلومات دون تحيز، ولتحقيق الإفصاح المثالي يجب أن يكون الإفصاح على درجة عالية من التفصيل، وأن تتميز الأرقام بدرجة دقة ومصداقية عالية، ويشكل الوقت المناسب لنشر هذه الإفصاحات وبصورة تتناسب مع رغبات أصحاب المصالح(سحنون، ٢٠١٨).

وعرّف جبران (٢٠١٨) الإفصاح بإظهار القوائم المالية للمنظمة جميع المعلومات الرئيسية التي تهم مستخدمين المعلومات، وتساعدهم على اتخاذ القرارات بطريقة سليمة. كما يمكن تعريفة على أنه تلك الوسيلة التي تكشف عن المعلومات في التقارير المالية بشكل سليم بحيث لا تكون هذه التقارير مضللة، وخاصة وأنها تؤدي دورا مهما في اتخاذ القرارات المهمة، وتساعد في تسهيل هذا الدور على متخذ القرار، ويكون الإفصاح إنسيابيا طوعيا من قبل جميع المنظمات عن جميع الأحداث (النابلسي وآخرين، ٢٠١٨).

يرى الباحث –بناءً على ما سبق- بأن الإفصاح هو عملية الكشف عن البيانات والمعلومات والأحداث (مالية وغير مالية) التي تقع داخل المنظمات لمساعدة أصحاب المصالح في إتخاذ قرارات في الوقت المناسب مبنية على حقائق لم يكن باستطاعتهم الحصول عليها لولا عملية الإفصاح.

٣.٣,٢ أنواع الإفصاح

الإفصاح كما رأى محمود(٢٠٠٨) ينقسم إلى قسمين ألاول الإفصاح الوقائي وبحسب هذا النوع يجب أن تصف المعلومات المحاسبية بالواقعية على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حساب إستبعاد الملائمة إذ يهدف إلى حماية المجتمع المالي خصوصا المستثمر صاحب القدرات المحدودة في استخدام المعلومات المحاسبية. أما النوعى الثاني الإفصاح الإعلامي وهو عكس الإفصاح الوقائي حيث يفضل الإفصاح عن المعلومات الملائمة على حساب الواقعية وأصبح يفضل الإفصاح عن المعلومات

التي تحتاج إلى درجة أكبر من الدراية والخبرة في إستخدامها وخصوصا تلك التي يحتاجها المحللون الماليون ووسطاء الاستثمار.

بينما أشار دحدوح وحمادة(٢٠١٥) إلى أربعة أنواع من الإفصاح (الإجباري، الإختياري، الكامل، والعادل) وذلك شرح كل منهما :

- الإفصاح الإجباري (Mandatory Disclosure): هو أكثر أنواع الإفصاح شيوعا وهو الذي يكون متطلب من المعايير المهنية والقوانين (مثل قانون الشركات وقوانين الهيئات المالية) والأنظمة المعمول بها في الدولة.
- الإفصاح الكامل (Full Disclosure): هذا النوع من الإفصاح يتطلب الإفصاح عن جميع المعلومات والأحداث (مالية أو غير مالية) سواء كانت مهمة أو غير مهمة. حيث يحتوي على معلومات كثيرة وبعضها لا يستخدم لاتخاذ قرارات من قبل أصحاب المصالح.
- الإفصاح العادل (Fair Disclosure): هو الإفصاح فقط عن المعلومات التي تفي باحتياجات الأطراف المعنية (أصحاب المصالح) على قدم المساواة. أي المساواة في مدى الإفصاح لكافة مستخدمي التقارير المالية.
- الإفصاح الإختياري (Voluntary Disclosure): وهو الإفصاح محط اهتمامنا في هذه الدراسة وسوف يتم شرحه بالتفصيل لاحقا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الإفصاح الملائم (Adequate Disclosure): هو الإفصاح الذي يجعل القوائم المالية غير مضللة لمجميع المستخدمين سواء حاليين أو المحتملين، ويهدف إلى حماية المستخدمين العاديين (أصحاب القدرات المحدودة)(حمد، ٢٠١٣).

٤.٣,٢أهمية الإفصاح

تزداد أهميةالإفصاح في الوقت الحالي وذلك بسبب تطور والوظيفة الرئيسية للمحاسبة من الأهداف التقليدية حيث كانت تهتم فقط في حماية حقوق الملاك ومسك الدفاتر إلى أهداف أوسع حيث توفر معلومات لأصحاب المصالح لإتخاذ القرارات المختلفة وذلك ملخص لأهمية الإفصاح (العنزي، ٢٠١٣):

١. يساعد الإفصاح المحاسبي في مسالة التنظيم وتقنين عرض وتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف وأصحاب المصالح بطرق مفهومة وأساليب ملائمة تزيد من منفعة وقيمة هذه المعلومات.
٢. مساهمة الإفصاح المحاسبي في تحقيق فاعلية إستغلال وكفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة على مستوى الشركة.
٣. يساعد الإفصاح الجمهور في تحسين الفهم لهيكل ونواحي نشاط الشركة وسياساتها وأدائها فيما يتعلق بالمعايير البيئية والأخلاقية.
٤. ساعد الإفصاح المحاسبي في جذب رأس المال والمحافظة على الثقة في أسواق رأس المال.
٥. يشكل الإفصاح أداة قوية للتأثير في سلوك الشركات وحماية المستثمرين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥.٣,٢ العوامل المؤثرة على الإفصاح:

تقسم العوامل التي تؤثر على درجة الإفصاح إلى أربعة عوامل (العنزي، ٢٠١٣) ومنها:

١. عوامل البيئة: ان التقارير المالية تختلف من دولة لأخرى لأسباب اجتماعية واقتصادية وسياسية وعوامل تنبع من المستفيدين إلى مزيد من المعلومات الإضافية عن التغيرات البيئية وأثرها على المنظمات

٢. والشركات بغرض المقارنة في ما بينها وتحديد المسؤوليات الاجتماعية لكل منها.

٣. عوامل متعلقة بالشركات: وتتكون من أربع أقسام:

أ- حجم الشركة: وذلك لوجود علاقة طردية بين حجم الشركة ودرجة الإفصاح المحاسبي.

ب-عدد المساهمين وطبيعتهم وذلك لوجود علاقة طردية بين عدد المساهمين ودرجة الإفصاح.

ت-تسجيل الشركة في سوق الأوراق المالية بحيث يعمل بالشروط التي يعمل بها السوق.

ث-مراقب الحسابات بحيث يقوم المراقب بتقويم الإفصاح عند التدقيق.

٤. عوامل تتعلق بالمعلومات: انا درجة الإفصاح عن المعلومات تتأثر في مقدار توفر الملائمة والثقة في المعلومات فضلا عن القابلية للتحقيق والمقارنة.

٥. القوانين والتشريعات: تتأثر درجة الإفصاح في بدرجة كبيرة في القوانين والتشريعات السائدة في بيئة الشركات والمنظمات، وكذلك المعايير المحاسبية ومعايير التدقيق المحلية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦.٣,٢ خصائص المعلومات المحاسبية

تتخذ المعلومات المحاسبية دورا استراتيجيا في عملية صناعة قرارات مستخدمين هذه المعلومات سواء داخليين او خارجيين، حيث تعتمد هذه القرارات على درجة تأثرها في نوعية المعلومات المتوفرة (الهنيني وآخرون، ٢٠١٨)، تعتمد القرارات الصائبة على معلومات مبنية على أسس الدقة والموضوعية. ولذلك التزمت الشركات بتوفير معلومات تتمتع بمجموعة من الخصائص التي

ومن خلالها يقاس مدى جودة المعلومات ومنافعها وملائمتها لعمليات صناعة القرارات، وبذلك هذه الخصائص تزود الملعومات المحاسبية بقيمة وأهمية لمتخذ القرار(الاسكافوشهيد، ٢٠١٧). وتتمثل خصائص المعلومات المحاسبية في مجموعتين رئيسيتين تمثلت المجموعة الاولى في الخصائص الأساسية وتشمل الملائمة والتمثيل الصادق والمجموعة الثانية الخصائص الداعمة وتشمل القابلية للمقارنة، القابلية للتحقق، والتوقيت المناسب، والقابلية للفهم(Kieso, Weygandt, Warfield,2018).

وفي ما يلي شرح موجز لهذه الخصائص:

١.٦.٣,٢ الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية:

١. **الملاءمة:** تكون الملاءمة أحد الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية التي تجعل المعلومات المحاسبية مفيدة في صناعة القرارات. لكي تكون المعلومات المحاسبية ملائمة، يجب عليها أن تكون قادرة على احداث تأثير في صناعة القرارات. ولكي تكون المعلومات المحاسبية ملائمة يجب أن تتميز ببعض الصفات أولا إعطاء قيم تنبؤية بمعنى مساهمة المعلومات المحاسبية في تقييم الأداء المستقبلي للشركات. ثانيا إعطاء قيم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢. تأكيدية أي أن تساعد المعلومات المحاسبية في التركيز على القرارات السابقة اما بتأكيدها أو تصحيحها، وأن تكون المعلومات جوهرية (مادية) بمعنى أن حذفها أو عدم تقديمها بالشكل الصحيح بؤثر على قرارات المستخدمين لتلك المعلومات (Mbobo and Ekpo,2016).

٣. **العرض الصادق:** وهي ثاني الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية. وتعني أن الأرقام والأحداث والعمليات المنشورة يجب أن تطابق وتصف الواقع. ولتكون المعلومات مناسبة لاتخاذ القرارات يجب أن توفى بشكل مكتمل (كاملة) بدون حذف أو اغفال اي معلومات، وتوفر صفة الحياد بدون التحيز واظهار معلومات محدده على حساب معلومات اخرى ولصالح مجموعات محددة على حساب مجموعات أخرى، وتكون المعلومات أكثر دقة بضرورة خلوها من الأخطاء(Kieso, Weygandt& Warfield,2018).

٢.٦.٣,٢ الخصائص الداعمة (المعززة) للخصائص الأساسية:

١. القابلية للمقارنة

تتزايد أهمية المعلومات المحاسبية إذا كان بامكان المستخدمين القيام بعملية مقارنتها مع معلومات سابقة، أو ملعومات مع منشات أخرى في نفس القطاع. وذلك يتطلب تطبيق نفس المعالجات المحاسبية سواء على فترات محاسبية متتالية أو تطبيق المنشات من نفس القطاع لنفس المعالجات مع الأحداث المتشابهة(**الثبات**) وبذلك يقوم أصحاب المصالح بتقييم المراكز المالية للشركات والمساعدة في اتخاذ قرارات رشيدة(سالم واحمد، ٢٠١٣).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢. القابلية للتحقق

وتعني الوصول إلى نفس النتائج عند قيام أكثر من شخص مستقليّن بعملية قياس المعلومات المحاسبية باستخدام نفس الطرق والأساليب والمعالجات المحاسبية. ويطلق عليها الموضوعية حيث يجب تقديم المعلومات كما هي والتحقق من سلامة المعلومات (المخادمة، ٢٠٠٥).

٣. التوقيت المناسب

إن عامل توقيت إصدار المعلومات المناسبة لصناعة القرارات أمر في غاية الأهمية، وتعني إصدار وتوفير المعلومات لصانعي القرارات في الوقت المناسب قبل أن تفقد المعلومات أهميتها. حيث يؤدي التأخير في توفير المعلومات إلى فقدان أهميتها وقدرتها على التأثر في صناعة القرار. وأحيانا يمكن التضحية بالقليل من الدقة لصالح التوقيت المناسب لأن غالبية عمليات اتخاذ القرار تكون مقتصرة في بحدود زمنية (إسماعيل وصالح، ٢٠١٦).

٤. القابلية للفهم

تختلف المعلومات التي يحتاجها المستخدمين مع الإختلاف في نوعية القرارات التي سوف يتخذونها، ومع اختلاف المعلومات التوفرة معهم أو باستطاعتهم الحصول عليها، واختلاف قدراتهم في عملية تحليل ومعالجة البيانات والمعلومات للوصول إلى القرارات. حيث يتيح هذا النوع من الخصائص (القابيلة للفهم) للمستخدمين أصحاب المعرفة المعقولة فهم هذه البيانات والمعلومات. لذلك ينبغي عرض المعلومات بشكل موجز ومفهوم خالي من التعقيد(المخادمة، ٢٠٠٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٧,٣,٢ الإفصاح الإختياري

١,٧,٣,٢ تمهيد

يعدالإفصاح الإختياري من المفاهيم المهمة التي ظهرت مع التعمق في مفهوم الإفصاح المحاسبي ومع التوسع في أهداف المحاسبة، ويقصد بالإفصاح الإختياري تقديم معلومات إضافية أكثر من المتطلبات القانونية (سواء قوانين أو معايير)، ويتم بمبادرة من الشركة لتقدي ممعلومات إضافية لمقابلة احتياجات الأطراف المستخدمة للتقرير المالية، ولذلك فهو يمثل المعلومات التي تقدمها الشركة زيادة عن المتطلبات القانونية وتقدم تلك المعلومات برغبة الشركة وتمثل حرص الإدارة في تقديم معلومات مالية وغير مالية لها علاقة مع أصحاب المصالح (الدباغ وابراهيم، ٢٠١٤).

٢,٧,٣,٢ تعريف الإفصاح الإختياري:

يقصد بالإفصاح الإختياري تقديم معلومات إضافية (مالية وغير مالية) أكثر من تلك المطلوبة بموجب القوانين والتشريعات والمعايير، ويتم ذلك الإفصاح الإضافي على شكل مبادرة لمقابلة إحتياجات الأطراف المستخدمة للتقارير المالية (مارق، ٢٠٠٩).

كما عرّف Lan et al. (٢٠١٣) الإفصاح الإختياري بأنه وسيلة أو أداة تستخدم من قبل الشركات أطلقتها تعبيرا عن المعلومات التي لم يطلبها المستثمرون أو أصحاب المصالح ولم تكون متطلب من متطلبات الإفصاح الإجباري، والإفصاح عن هذه المعلومات غالبا يكون ذو فائدة مشتركة على الشركة والمستخدم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعرفها محمد(٢٠١٨) بأنها جميع المعلومات المالية سواء كانت (كمية أو نوعية) قامت الشركات بنشرها (بوسائل رسمية أو غير رسمية) إلى الجهات المستفيدة (خارجية أو داخلية) والواردة في القوائم المالية بلغة مفهومة إلى جميع القراء.

يرى الباحث–بناءً على ما سبق- بأن الإفصاح الإختياري هو تلك المعلومات (مالية وغير مالية) التي تقدمها الشركات برغبه منها دون وجود أي (قوانين أو تشريعات أو معايير) تلزم الشركات بالإفصاح عنها، وتقوم بالإفصاح عنها لتلبية إحتياجات أصاحب المصالح (جهات خارجية وداخلية) ومساعدتهم في صنع قرارات رشيدة وتكون بلغة بسيطة ومفهومة للقراء الذين يملكون الحد الأدنى من الفكر المحاسبي.

٣,٧,٣,٢ أهمية الإفصاح الإختياري:

تقع الأهمية الرئيسية في عملية الإفصاح الإختياري في مساعدة أصحاب المصالح في اتخاذ قرارات سليمة (محمد، ٢٠١٨) وذلك بيان أهميةالإفصاح الإختياري:

١. الإفصاح الإختياري يؤدي إلى تخفيض تكلفة رأس المال وذلك من خلال توفير معلومات دقيقة كافية لإتخاذ القرارات الاستثمارية وبعد ذلك التقليل من درجة عدم التماثل في المعلومات بين المستثمر والإدارة.
٢. الإفصاح الإختياري يوفر معلومات ملائمة تساعد بعض الفئات من التنبؤ ببعض المتغيرات الرئيسية مثل (القدرة على الوفاء بالالتزامات، القوة الإيرادية).
٣. سبب مهم في تنشيط عمل سوق الأوراق المالية وذلك عن طريق رفع درجة الثقة في أداء الإدارة العاليا، والتنبؤ في المخاطر وتعظيم الأرباح.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤. تحسين دور حوكمة الشركات من خلال نوعية العلاقة بين مجلس الإدارة والإدارة وأصحاب المصالح.
٥. انخفاض تكلفة التباين في المعلومات بين مدراء الشركات من جهة والمستثمرين المساهمين من جهة اخرى.
٦. الإفصاح الإختياري مهم لعدة جهات منها :

أ. الشركات نفسها المصدرة للأوراق المالية إذ تزيد من درجة السيولة للأسهم، وبذلك يزيد الطلب عليها، مما يؤدي إلى تأثرها إيجابا في القيمة السوقية.

ب. المتعاملين في الأوراق المالية إذ يستطيع المحللين الوصول إلى تنبؤات عالية الدقة وذلك يؤدي إلى خلق منافع لكل من المستثمرين وأصحاب المصالح.

٧. الإفصاح الإختياري يزيد من ثقة جميع الأطراف المستخدمة للتقارير المالية مما ينعكس إيجابا على سمعة الشركة والقيمة السوقية وأسعار الأسهم والتخفيف من درجة المخاطر وعدم التأكد.

٣,٧,٣,٢ أهداف الإفصاح الإختياري:

حدد مجلس العايير المحاسية المالية (FASB) أهداف الإفصاح الإختياري وذلك بالتوصية رقم (١٠٥) كما أشار مارق(٢٠٠٩):

١. توفير مقاييس هامة لوصف المفردات التي لم يتم الإعتراف بها في القوائم المالية، وذلك بخلاف المقاييس المنشورة في القوائم المالية.
٢. توفير وصف للمفردات التي لم يتم الإعتراف بها واقتراح مقاييس ملائمة لها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣. مساعدة المستثمرين والدائنين وتوفير معلومات لهم لتقدير احتمال وجود مخاطر حول ما تم الإعتراف به أو لم يتم الإعتراف به من عناصر في القوائم المالية.

٤. توفير أي معلومات هامة تستلزم دراسة عميقة في التقارير الفترية أو أي أمور محاسبية أخرى.

٥. توفير معلومات عن التذفقات النقدية المستقبلية (الداخلة والخارجة) وتوفير معلومات لازمة للتنبؤ بتلك التدفقات.

٦. مساعدة المستثمرين في تقييم العائد على الاستثمار والتنبؤ في العائد المستقبلي.

٤,٧,٣,٢ أهم مكونات الإفصاح الإختياري:

إن إختلاف وجهات النظر في مجالات الإفصاح الإختياري يرجع إلى أهمية كل مجال إلى جانب إختلاف التشريعات وتنوع القوانين بين الدول فالإفصاح الإجباري في دولة قد يكون اختيارية في دولة أخرى (الدباغ وإبراهيم، ٢٠١٤)، وقامت حمادة (٢٠١٤) بتصنيف مكونات الإفصاح الإختياري إلى تسعة مكونات رئيسية وهي:

١. معلومات عامة عن الشركة: تقديم معلومات تاريخية عن الشركة، السلم الإداري والهيكل التنظيمي للشركة، تأثير الوضع السياسي على نتائج أعمال الشركة، وتأثير الوضع الاقتصادي على نتائج أعمال الشركة.

٢. نشاطات الشركة ووضعها المستقبلي: توضيح الإستراتيجيات والأهداف العامة، توضيع الإستراتيجيات والأهداف التسويقية، توضيح الإستراتيجية والأهداف الاجتماعية، توقعات المبيعات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣. معلومات الأسهم وحامليها: بيان القيمية السوقية لأسعار الأسهم في نهاية السنة، اتجاهات القيمية السوقية للسهم، بيان القيمة السوقية للشركة في نهاية السنة، عدد المساهمين الكلي.

٤. معلومات عن الإدارة: وتشمل أعمار المدراء، الشهادات العلمية والمستوى التعليمي للمدراء، تقسيم المدراء إلى تنفيذيين وغير تنفيذيين، الوظائف التي يشغلها المدراء التنفيذيين.

٥. المسؤولية الاجتماعية والبيئية: تشمل سلامة المنتجات وعدم تأثرها في البيئة، برامج حماية البيئة بنوعيه (كيفية وكمية)، الإعانات المقدمة للغير، الهبات والمنح والمساعدات، التبرعات الخيرية.

٦. نتائج ونسب التحليلات المالية وغير المالية: سياسة توزيع الأرباح، نسبة توزيع الأرباح، تصنيف المبيعات جغرافيا، معلومات مالية تاريخية.

٧. معلومات عن العاملين والموظفين في الشركة: جنسيات العاملين وجنسهم وأعمارهم والمستوى التعليمي لهم، الموظفين داخل إدارة الشركة، عدد العاملين خلال فترات زمنية.

٨. تكاليف البحث والتطوير في الشركة: سياسات الأبحاث والتطوير، مواقع أنشطة البحث والتطوير، عدد العاملين في البحث والتطوير، الميزانية المخصصة للبحث والتطوير، مشاريع البحث والتطوير.

٩. معلومات عن الحوكمة: وجود لجنة حوكمة الشركة، تفاصيل عن أعضاء لجان الحوكمة، مهام لجان الحوكمة، فعالية لجان الحوكمة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢,٤ الدراسات السابقة

يتناول هذا الجزء ملخصاً للدراسات السابقة في اللغة العربية والإنجليزية، وما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة.

أولاً- الدراسات العربية:

دراسة عبد وإبراهيم (٢٠١٩) بعنوان:

"أثر خصائص لجان التدقيق على ممارسات الإفصاح الطوعي دراسة تطبيقية في عدد من المصارف المحلية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية"

هدفت هذه الدراسة الى التعرف لمفهوم لجان التدقيق وأهميتها وخصائصها ممثلة في (استقلالية لجان التدقيق، توافر الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق، حجم لجنة التدقيق, دورية إجتماعات لجنة التدقيق) على ممارسات الإفصاح الطوعي.

تمثل مجتمع الدراسة من (١٥) مصرفا عراقيا في السوق النظامي العراقي للأوراق المالية، أما عينة الدراسة مثلت في مجتمع الدراسة بأكمله، وتم جمع البيانات من التقارير المالية السنوية المنشورة، تم إعداد جدول يتكون من (٤) عناصر أساسية ويتفرع منها (٤٥) مؤشرا للإفصاح الإختياري, وذلك لمدة سنتين (٢٠١٨-٢٠١٧). تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية الوصفية (أعلى قيمة, وأدنى قيمة, والوسط الحسابي, والإنحراف المعياري), وإختبار بيرسون, ومعامل الإرتباط المتعدد لإختبار فرضيات الدراسة.

توصلت نتائج الإختبارات الوصفية الى وجود ضعف حاد في الإفصاح عن خصائص لجان التدقيق وإنعدامها في بعض المصارف عينة الدراسة، وتوصلت الإختبارات الإحصائية الى أن نسبة الإفصاح الطوعي لعينة الدراسة بلغ (٧٣,٣٪), أما نتائج تحليل الإنحدار المتعدد تبين بوجود أثر ذو دلالة إحصائية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لخصائص لجان التدقيق على ممارسات الإفصاح الطوعي في التقارير المالية للمصارف, وأوصت الدراسة بضرورة إهتمام المصارف بمفهوم الإفصاح الطوعي وعرض أقصى قدر ممكن من الملعومات المالية وغير المالية في التقارير السنوية.

دراسة عابد (٢٠١٨) بعنوان:

"أثر الإفصاح الإختياري على الأداء المالي للوحدات الاقتصادية في بورصة فلسطين: دراسة تطبيقية على قطاع البنوك وقطاع التأمين"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف لمفهوم الإفصاح الإختياري وعلاقته بالأداء المالي، والتعرف إلى مدى التزام قطاع البنوك وقطاع التأمين في سوق فلسطين المالي بتنفيذ شروط الإفصاح الإختياري وفقا لدراسة هيئة سوق راس المال الفلسطينية.

استخدم الباحث ولغاية إنجاز هذه الدراسة أسلوب تحليل محتوى التقارير المالية لقطاع البنوك والمصارف وقطاع التأمين المنشورة في بورصة فلسطين باستخدام مؤشر خاص بهذه الدراسة وذلك لقياس مدى التزام البنوك وشركات

التأمين بالإفصاح الإختياري، قام الباحث بتقسيم دليل إعداد التقارير المالية السنوية للشركات والصادر عن هيئة سوق راس المال إلى (١٣) محور رئيس موزع إلى (٨٠) فقرة. ولاتمام جمع البيانات استخدم الباحث النظام الثنائي. تكون مجتمع الدراسة من قطاعي البنوك والتأمين في بورصة فلسطين حيث بلغ عدد البنوك (٦) بنوك، ومن قطاع التأمين (٥) شركات، وذلك للفترة المالية لمدة (٦) سنوات الممتدة بين (٢٠١٦-٢٠١١). واستخدم الباحث المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لقياس درجة الإفصاح الإختياري،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واختبار العينات المستقلة (One Samples Test) لقياس الالتزام بتطبيق قواعد الإفصاح الإختياري في عينة الدراسة، واستخدام اختبار العينات المستقلة (Independent Samples Test) لقياس الفروقات في تطبيق قواعد الإفصاح الإختياري في عينة الدراسة، واستخدم الباحث تحليل الارتباط (Pearson) والانحدار الخطي البسيط لاختبار أثر الإفصاح الإختياري على الأداء المالي.

ولقد توصلت الدراسة إلى أن نسبة الإفصاح الإختياري في بورصة فلسطين بلغت (٦٤,٩٢٪) حيث تمثل درجة متوسطة من الإفصاح الإختياري، وانه يوجد فرق بين قطاع البنوك وقطاع التأمين في أثر الإفصاح الإختياري وفق دليل اعداد التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة. وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالإفصاح الإختياري ليكون عامل لزيادة ثقة المستثمرين.

دراسة باجاحر والحجيلي (٢٠١٧) بعنوان:

"أثر هيكل مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الإختياري في شركات الإسمنت في سوق المال السعودية"

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة خصائص مجلس الإدارة متمثلة في المتغيرات المستقلة (استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، حجم مجلس الإدارة، عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة، وملكية الإدارة) والمتغيرات الضابطة المتمثلة في (حجم الشركة، أداء الشركة، عمر الشركة) وأثرها على المتغير التابع المتمثل في (مستوى الإفصاح الإختياري).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمثل مجتمع الدراسة بالشركات العاملة في قطاع الإسمنت والمدرجة في سوق المال السعودية والبالغ عددها (١٤) شركة، وبلغت عينة الدراسة في (١٣) شركة، وذلك لفترة ثلاث سنوات (٢٠١٤-٢٠١٢) بعدد (٣٩) مشاهدة. وقام الباحث بجمع البيانات من التقارير المالية المنشورة سواء على مواقع الشركات أو على موقع سوق المال السعودية. قام الباحث باستخدام اختبار التداخل الخطي (Multi Collinearly test) وذلك لفحص التداخل الخطي بين المتغيرات المستقلة، وللتأكد من خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي تم استخدام اختبار الارتباط الذاتي (Autocorrelation)، واستخدم الباحث المنهج الوصفي في للكشف عن مستوى الإفصاح الإختياري، وتحليل ارتباط بيرسون لاختبار درجة الارتباط بين المتغيرات بين بعضها وبين المتغيرات المستقلة، وتحليل الانحدارلاختبار الفرضيات.

وخلصت الدراسة إلى عدم وجود علاقة بين مستوى الإفصاح الإختياري وكل من (استقلال مجلس الإدارة، حجم مجلس الإدارة، عدد اجتماعات مجلس الإدارة، وملكية الإدارة)، اما للمتغيرات الضابطة كشفت الدراسة عن ووجود علاقة بين مستوى الإفصاح الإختياري وحجم الشركة، وعدم وجود علاقة بين

مستوى الإفصاح الإختياري وأداء الشركة وعمر الشركة. أظهرت النتائج أنه يبلغ مستوى الإفصاح الإختياري (٦٦,٦٧٪) وهو مستوى منخفض بالمقارنة بالدول المتقدمة. وأوصت الدراسة بضرورة التوسع في نطاق الإفصاح الإختياري.

دراسة بوشايب (٢٠١٦) بعنوان:

"دور وأهمية الإفصاح الإختياري في القوائم المالية للمؤسسات دراسة عينة من المؤسسات المساهمة في بورصة الجزائر"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف لمفهوم الإفصاح الإختياري، دوافعه، ومحدداته، ومعرفة الدور المهم الذي يشكله الإفصاح الإختياري في ترشيد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قرارات المستثمر. حيث قام الباحث بفصل العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح الإختياري إلى قسمين الاول ممارسات الحوكمة المؤسسية وتتمثل بالمتغيرات (تركيز الملكية، ملكية الإدارة، استقلاليةأعضاء مجلس الإدارة، الفصل بين دور المدير التنفيذي والعضو المنتدب، والعضو الخارجي في مجلس الإدارة) والثاني خصائص المؤسسة وتمثلت بالمتغيرات (حجم المؤسسة، الرافعة المالية، الربحية، وسمعة المراجع الخارجي للمؤسسة).

تمثل مجتمع الدراسة من المؤسسات الجزائرية المساهمة في البورصة وذلك لعام (٢٠١٣)، وتكونت عينة الدراسة من (٥) مؤسسات متاحة قوائمها المالية. تم جمع البيانات من القوائم المالية المتاحة بقيام الباحث بإعداد قائمة تحتوي على المعلومات المنوي التعرف عليها واستخدام النظام الثنائي حيث إعطاء القيمة (٠) كمؤشر للعناصر غير الموجودة، والقيمة (١) كمؤشر للعناصر التي تم الإفصاح عنها. بلغ عدد العناصر في القائمة المحددة للافصاح عنها (٤٨) عنصر، قام الباحث بقسمة عدد العناصر المفصح عنها على عدد العناصر المحددة في القائمة، ثم ايجاد نسبة الإفصاح الإختياري لكل عنصر على مستوى المؤسسات كاملة، وبعدها القيام بترتيب مؤسسات العينة تنازليا من حيث نسبة الإفصاح الإختياري الخاص بها.

توصلت الدراسة إلى أن هناك تباين في مستوى الإفصاح الإختياري بين المؤسسات التي مثلتها عينة الدراسة، وأن اكثر المؤسسات اهتماماً في الإفصاح الإختياري هي المؤسسات قطاع الصناعة واقترح الباحث أن السبب في ذلك يرجع إلى خبرة القائمين والمتعالمين فيها وطبيعة المنتجات التي تقدمها وارتفاع حجم عملياتها بالنسبة مع المؤسسات الأخرى. وتوصل الباحث أن معظم الإفصاحات الإختيارية تمثلت في المعلومات التاريخية للمؤسسة، وذلك دليل على قلة الوعي عن أهميةالإفصاح الإختياري. وأوصى الباحث بضرورة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاهتمام بالإفصاح الإختياري ونشر هذه الثقافة مما لها أثر إيجابي على ثقة المستثمرين خصوصا في ما يتعلق عن تلك المعلومات المستقبلية.

دراسة عبدالجليل وأبونصار(٢٠١٤) بعنوان:

"العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح الإختياري في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح الإختياري في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية، ومعرفة تأثير الجهات الداخلية على مستوى الإفصاح الإختياري، حيث أن الجهات الداخلية تشمل المدقق الداخلي.

حيث قام الباحثان بتصميم استبانة مكونة من (٥) أجزاء تتضمن (٤٢) عاملا من المحتمل تأثيرها على مستوى الإفصاح الإختياري، حيث يرتبط الجزء الأول بتأثير الجهات الداخلية على مستوى الإفصاح الإختياري، والثاني تأثير الجهات الخارجية على مستوى الإفصاح الإختياري، والثالث تأثير تلبية

حاجات مستخدمي المعلومات على مستوى الإفصاح الإختياري، والجزء الرابع تأثير المنافع المتوقعة على مستوى الإفصاح الإختياري، والجزء الاخير تأثير محددات مستوى الإفصاح الإختياري، حيث وزع منها (٨٢) استبانة على عينة عشوائية من الشركات الأردنية المساهمة العامة الصناعية والخدمية، والمدرج أسهمها في بورصة عمان، حيث تم استبعاد المؤسسات المالية من الدراسة لاختلاف طبيعة أعمالها، وتم استرداد (٥٢) استبانة لاغراض التحليل، حيث تم استخدام أسلوب الإحصاء الوصفي المتمثل في الوسط الحسابي والانحراف المعياري لوصف متغيرات الدراسة، واختبار ثبات ومصداقية المقياس (ألفا كرونباخ)، واختبار(One-sample t-test)لبيان مدى الأهمية ذات الدلالة الإحصائية لأثر كل عامل من العوامل وفقراتها المحتمل تأثيرها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على مستوى الإفصاح الإختياري، واختبار(Independent-sample t-test)لبيان مدى وجود فروقات ذات دلالة إحصائية لأثر العوامل المحتمل تأثيرها على مستوى الإفصاح الإختياري، معامل الارتباط (Pearson Correlation) لقياس درجة الارتباط بين المحاور الرئيسة للعوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح الإختياري.

ولقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر على مستوى الإفصاح الإختياري في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية ذي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٥٪) لكل عامل من العوامل المؤثرة الواردة في البحث. كما أظهرت النتائج وجود فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٥%) في أثر تلبية احتياجات مستخدمي البيانات المحاسبية تبعا لنوع النشاط. وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة موجبة (٤٩,٩٪) ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (١٪) بين أثر تلبية حاجات مستخدمي البيانات المحاسبية وأثر المنافع المتوقعة.

وحيث أن مستوى الإفصاح الإختياري في التقارير المالية يساعد مستخدمي البيانات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاقتصادية بشكل اكثر دقة توصي الدراسة إعطاء الشركات المساهمة الأردنية موضوع الإفصاح المحاسبي أهمية خاصة وذلك لكونة عامل أساسي في تزويد الأطراف التي لها مصلحة في المنشأة بالبيانات اللازمة لعملية اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، أن تكون الإفصاحات شاملة وواضحة وملبية لاحتياجات مستخدمي القوائم المالية وخاصة فئة المساهمين. وأوصى الباحث بإجراء دراسة مماثلة على القطاعات المالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دراسة زويلف (٢٠١٤) بعنوان:

"العوامل المؤثرة في مستوى الإفصاح المحاسبي عن الموارد البشرية في التقارير المالية للبنوك العاملة في الأردن"

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف أثر بعض العوامل المتعلقة بخصائص البنوك المتمثلة في (الحجم، العمر، طبيعة النشاط، الربحية، والجنسية) كمتغيرات مستقلة، وأثرها على المتغير التابع المتمثل في مستوى الإفصاح عن الموارد البشرية، فضلا عن تحدث الدراسة عن أهميةالإفصاح عن المواد البشرية.

تكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك العاملة في الأردن، حيث بلغ عددها (٢٦) بنكا حيث تشمل (١٦) بنكاً أردنياً و(١٠) بنوك أجنبية، وتصنف إلى (٢٢) بنكا تجاريا، و(٤) بنوك إسلامية، وتمثلت عينة الدراسة من جميع البنوك في مجتمع الدراسة عدا مصرف الراجحي بعدد (٢٥) بنكا، وذلك لمدة سنة واحدة (٢٠١٠). تم تطوير نموذج الانحدار المتعدد لاختبار فرضيات

الدراسة، واستخدام الإحصاءات الوصفية (المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، والقيم العظمى والدنيا) لقياس المتغيرات المستقلة.

توصلت الدراسة إلى أن كل من المتغيرات المستقلة (الحجم، العمر، الربحية، الجنسية) ذات تأثير إيجابي على مستوى الإفصاح عن الموارد البشرية، اما المتغير المستقل (طبيعة النشاط) تبين بعدم وجود تأثير على مستوى الإفصاح عن الموارد البشرية. أوصت الدراسة بزيادة الاهتمام بالإفصاح عن الموارد البشرية لما توفره من ميزات تنافسية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دراسة العنزي(٢٠١٣) بعنوان:"تحليل أثر حوكمة الشركات على جودة الإفصاح المحاسبي دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العراقية"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف لمفهوم حوكمة الشركات، جوانبه الفكرية ومبادئ الحوكمة ومدى توافرها في الشركات والتعرف على مدى العلاقة المتداخلة بين قواعد الحوكمة والإفصاح المحاسبي، والوقوف على مدى تأثير قواعد الحوكمة على الإفصاح والشفافية.

يتكون مجتمع الدراسة من المصارف التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية العراقية (٢١) مصرفا وبلغ حجم العينة (١٠) مصارف بنسبة (٤٨٪)، وذلك لفترة ما بين (٢٠١١-٢٠٠٧). اعتمد الباحث على تحليل التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، إذ تم استخدام الإحصاءات الوصفية (الوسط الحسابي، أدنى واعظم قيمة، والانحراف المعياري) للمتغيرات المستقلة، وتم التحقق من التوزيع الطبيعي للبيانات كشرط للاستمرار بإجراء تحليل الانحدار الخطي المتعدد، وللتأكد من ملائمة استخدام النموذج ككل قام الباحث باستخدام اختبار حسن المطابقة وتبين

أن المتغيرات المستقلة مجتمعة كان لها تأثير معنوي على متغير التابع (مستوى الإفصاح)، واستخدام اختبار ديربن واتسن لاختبار عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي، او الارتباط المتسلسل بين المشاهدات، واختبار الإزدواج الخطي لاختبار وجود او عدم وجود مشكلة التعدد الخطي، واستخدم الباحث الفرضية الصفرية في دراسته حيث أفترض انه لا توجد علاقة بين المتغيرات المستقلة (حجم مجلس الإدارة، لجنة المراجعة، كبار حملة الأسهم، تركيز الملكية) ومستوى الإفصاح.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأهم ما توصلت إليه الدراسة هو وجود علاقة عكسية ذات تأثير معنوي لحجم مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح عند مستوى المحاسبي، وجود علاقة طردية ذات تأثير معنوي لوجود لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح المحاسبي، عدم وجود علاق ذات تأثير معنوي لوجود كبار حملة الأسهم على مستوى الإفصاح المحاسبي، عدم وجود علاقة ذات تأثير معنوي لتركيز الملكية الإدارية على مستوى الإفصاح المحاسبي. وأوصت الدراسة على ضرورة الالتزام بالتوقيت المناسب للإفصاح، وضرورة إصدار قانون واضح لتطبيق الحوكمة.

دراسة القرني (٢٠١٤) بعنوان:

"معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال في السعودية) آراء المراجعين الخارجيين والشركات)"

هدفت هذه الدراسة للوقوف على أهم معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية التي تواجهها منشآت قطاع الأعمال في المملكة العربية السعودية، وإعطاء توصيات ملائمة بناءً على نتائج الدراسة. وتستمد الدراسة أهميتها من

أهمية وظيفة الإفصاح المحاسبي وما له أثر على قرارات المستثمرين ومختلف المستفيدين.

قام الباحث بتقسيم المعوقات التي تمنع الشركات والبنوك السعودية إلى أربع أجزاء (تنظيمية وتشريعية، علمية ومهنية، ثقافية واجتماعية، ومالية وإدارية) وللقياس قام الباحث بإنشاء استبانة تتضمن (٢٠) معوقا محتملا للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية. تكون مجتمع الدراسة من الأطراف ذات العلاقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات في المملكة العربية السعودية، واستخدم الباحث العينة القصدية (Infinite Population) ووزعت الإستبانة على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مكاتب المحاسبة ومسؤولي برامجالمسؤوليةالاجتماعيةفيالقطاعالخاص بإجمالي (٢١٠) استبانة وبلغ عدد الأستبانات المعادة والقابلة للتحليل (١٠٠) استبانة بنسبة رد (٤٨٪). تم تحليل البيانات باستخدام حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وعدد من الأساليب الإحصائية الوصفية (الوسط الحسابي، التكرار، والنسب المئوية) ومعامل كرونباخ ألفا لحساب درجة ثبات الأدلة، ومقياس ليكرت الخماسي لتحديد موافقة العينة على متغيرات الدراسة، وللحكم على صحة فرضيات الدراسة تم استخدام اختبار (One-Sample T-test)، واختبار (Independent–Samples T-test) لقياس مدى وجود فروقات بين آراء عينة الدراسة حول متغيرات الدراسة.

توصلت الدراسة إلى أنه يوجد معوقات تنظيمية وتشريعية تحد من الإفصاح عن بنود المسؤولية الاجتماعية، ووجود معوقات علمية ومهنية تحد من الإفصاح عن بنود المسؤولية الاجتماعية، ووجود معوقات ثقافية واجتماعية تحد من قيام المنظمات السعودية عن الإفصاح عن بنود المسؤولية الاجتماعية،

ووجود معوقات مالية وإدارية تحد من الإفصاح عن بنود المسؤولية الاجتماعية. وأوصت الدراسة بإزالة المعوقات التي تواجه الشركات المساهمة العامة في الإفصاح عن بنود المسؤولية الاجتماعية.

دراسة الفرح والهنداوي (٢٠١١) بعنوان:

"مدى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة دراسة حالة الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان لعامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨"

هدفت هذه الدراسة لقياس مدى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية في التقارير المالية السنوية للشركات الصناعية المساهمة العامة،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ودراسة العلاقة بين حجم الشركة وحجم المبيعات وعلاقتهما بالإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية. حيث تكمن الأهمية للدراسة إلى مدى فائدتها على الشركات في زيادة الولاء والاحترام من العملاء إلى الشركات، مما يزيد ذلك من القيمة التنافسية للشركة.

قام الباحث ولإتمام هذه الدراسة بمراجعة التقارير المالية السنوية للشركات الصناعية المساهمة العامة للفترة المالية (٢٠٠٧-٢٠٠٨)، وتمثل مجتمع الدراسة من جميع الشركات المساهمة العامة الصناعية المدرجة في بورصة عمان للفترة محل الدراسة، قام الباحث بجمع (٨٩) تقريرا منهم (٧٢) تقريرا صالح لغايات الدراسة. وتناولت الدراسة خمس مؤشرات للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وهي ما تقدمة الشركة للموظفين، وما تقدمه الشركة للمجتمع المحلي، ومدى المساهمة في حماية البيئة، والإفصاح عن بنود الطاقة، ومعلومات عن المنتجات باستخدام الفرضية الصفرية. ولاتمام ذلك استخدم

الباحث المؤشر غير المرجح. وقام الباحث باحتساب النسب المئوية للإفصاح عن عناصر مؤشر المسؤولية الاجتماعية. ثم احتساب النسب المئوية للإفصاح عن البنود الخمسة الرئيسية المكونة لمؤشر المسؤولية الاجتماعية، واستخدم الباحث نموذج الانحدار البسيط (Simple Regression) لاختبار فرضيات الدراسة.

ومن خلال الاختبارات اللازمة تبين أنّ المؤشر الخاص بالموظفين أظهرت الرواتب والمكافئات تصدر أعلى النسب المئوية حيث بلغت (٨١٪) لعام (٢٠٠٧) ونسبة (٨٣٪) لعام (٢٠٠٨). وباختبار (One Sample t-test) أظهرت النتائج وجود انخفاض في مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية عند مقارنتها مع ما هو سائد عالميا، وانه لا يوجد علاقة بين كل من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حجم الموجودات وحجم المبيعات وبين الإفصاح عن بنود المسؤولية الاجتماعية. وأوصت الدراسة على الجهات المنظمة لعمل الشركات بناء مؤشر للمسؤولية الاجتماعية، والإعلان عنه رسمياً.

ثانياً- الدراسات الأجنبية:

دراسة Elfeky et al. (٢٠١٩) بعنوان:

"The Impact of Audit Committee Characteristics on Voluntary Corporate Disclosure: Evidence from Egypt"

هدفت هذه الدراسة إلى فحص العلاقة بين خصائص لجنة التدقيق ممثلة في الخصائص الآتية كمتغير مستقل (استقلالية لجنة التدقيق، حجم لجنة التدقيق، الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق، تكرار اجتماعات لجنة التدقيق) على الإفصاح الإختياري للشركات المدرجة في بورصة مصر كمتغير تابع ومعرفة ما إذا كانت خصائص لجنة التدقيق لها تأثير سلبي أو إيجابي على الإفصاح الإختياري وتم استخدام المتغيرات الآتية (الرافعة المالية، حجم الشركة، والربحية) كمتغيرات ضابطة.

تكون مجتمع الدراسة من الشركات المصرية المدرجة في البورصة المصرية، وأما عينة الدراسة فتكونت من (٥٠) شركة مدرجة وتم اختيارها بناءً على أدائها بحيث أختار الباحث أفضل (٥٠) شركة مدرجة في البورصة المصرية، وتم استبعاد البنوك وشركات التأمين وشركات التأجيل من عينة الدراسة بسبب متطلبات الإفصاح الخاصة بها. شملت العينة فترة زمنية (٥٪) سنوات وذلك للفترة (٢٠١٧-٢٠١٢)، وتم جمع البيانات من التقارير المالية السنوية المنشورة إما على مواقع الشركات نفسها أو على موقع البورصة المصرية. وتم استخدام (٧٣) عنصرا كمؤشر للإفصاح الإختياري. وتم استخدام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القيم (٠,١) للتعرف على المؤشرات المفصح عنها من عدمها، واستخدم الباحث الإحصاءات الوصفية (أعلى وأدنى قيمة، الوسط الحسابي والوسيط، والانحراف المعياري) لدراسة المتغيرات وحساب نسبها، واستخدم الباحث تحليل الانحدار المتعدد لاختبار الفرضيات.

أهم ما توصلت إليه الدراسة بوجود علاقة إيجابية بين كل من خصائص لجنة التدقيق (استقلالية لجنة التدقيق، حجم لجنة التدقيق، اجتماعات لجنة التدقيق) مع الإفصاح الإختياري للشركات، وتوصلت بعدم وجود علاقية بين (الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق) مع الإفصاح الإختياري، وأوصت الدراسة إلى إجراء المزيد من الأبحاث لدراسة خصائص أخرى في لجنة التدقيق للتعرف على أثرها على الإفصاح الإختياري.

دراسة Dissanayake And Nimalathasan (٢٠١٩) بعنوان:

"Impact of Corporate Board and Audit Committee Characteristics on Voluntary Disclosures: A Case Study of Listed Manufacturing Companies in Sri Lanka"

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة واختبار أثر خصائص مجلس الإدارة متمثلا في المتغيرات (حجم مجلس الإدارة، استقلالية مجلس الإدارة، إزدواجية الرئيس التنفيذي لمجلس الإدارة) ووأثر خصائص لجنة التدقيق متمثلة في المتغيرات (حجم لجنة التدقيق) كمتغيرات مستقلة، على المتغير التابع وهو(الإفصاح الإختياري) للشركات عينة الدراسة.

تكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المدرجة في سوق سيرلنكا للأوراق المالية، بينما عينة الدراسة شملت جميع الشركات الصناعية المدرجة في سوق سيرلنكا للأوراق المالية، وتم جمع البيانات من القوائم المالية المنشورة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إما على مواقع الشركات الإلكترونية أو على موقع بورصة سيرلنكا للأوراق المالية. استخدم الباحث بجمع خصائص مجلس الإدارة ولجنة التدقيق القوائم المالية المنشورة وبإعطاء قيم كل متغير، بينما الإفصاح الإختياري قام الباحث بانشاء مؤشرات للإفصاح الإختياري واستخدام النظام الثاني للتعبير عن الإفصاح من عدمه بحيث تم إعطاء القيمة (٠) للمؤشرات غير المفصح عنها، وإعطاء القيمة (١) للمؤشرات المفصح عنها. وغطت فترة الدراسة فترة (٦) سنوات الفترة الممتدة من (٢٠١٢) إلى (٢٠١٧)، تم استخدام التحليل الإحصائي الوصفي (أعلى وأدنى قيمة، الوسط الحسابي، الوسيط، الانحراف المعياري) للتعبير عن متغيرات الدراسة، واستخدم الباحث تحليل الارتباط المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة.

إن ما توصلت اليه الاختبارات إلى وجود علاقة إيجابية بين حجم مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح الإختياري، ووجود علاقة سلبية بين إزدواجية الرئيس التنفيذي ومستوى الإفصاح الإختياري، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية ولاكن غير مهمة بين كل من (استقلالية مجلس الإدارة، وحجم لجنة التدقيق) ومستوى الإفصاح الإختياري في التقارير المالية للشركات عينة الدراسة. وأوصت الدراسة إلى تشجيع الشركات الصناعة لمزيد من الإفصاح الإختياري لما له أثر إيجابي على ثقة المستخدمين للتقارير المالية.

دراسة Setiany et al. (٢٠١٧) بعنوان:

"Audit Committee Characteristics and Voluntary Financial Disclosure"

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد خصائص لجنة التدقيق التي تؤثر على الإفصاح المالي الإختياري في اندونيسيا، تكون المتغير المستقل من خصائص

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لجنة التدقيق ممثلة في الخصائص التالية (حجم اللجنة، المستوى التعليمي، الاستقلالية، الالتزام بالوقت، تكرار الاجتماعات، والحيازة)، أما الإفصاح المالي الإختياري تم تجميعه لتحديد مستوى لتحديد مستوى الإفصاح في التقارير المالية السنوية التي تنشرها الشركات.

تكون مجتمع الدراسة من كافة الشركات المدرجة في السوق الأندونيسية للأوراق المالية، بينما عينة الدراسة تم تحديدها بناءا على مؤشر (KOMPAS100Index) خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠٠٩)، مؤشر (KOMPAS100Index) هو مؤشر أسعار الأسهم تم تطويره من قبل البورصة الأندونيسية وبالتعاون مع أحد الصحف الأندونيسية، ويتكون المؤشر من (١٠٠) سهم تم اختيارها بناءا على بعض المعايير. تم اختبار توزيع البيانات بواسطة عدة اختبارات (Kolmogorov-Smirnov, DW test, and VIF) وتصلت النتيجة إلى أن توزيع البيانات كان طبيعيا، وتم استخدام تحليل الانحدار المتعدد لاختبار الفرضيات لاكن بطريقة مبتكرة نوعا ما، وهي القيام بإدخال جميع المتغيرات المستقلة ثم تقليلها واحدة تلو الأخرى وذلك من أجل التحقق من المتغيرات التي لها تأثير.

أظهرت نتائج اختبار تحليل الانحدار المتعدد وجود علاقة إيجابية بين كل من (حجم لجنة التدقيق، واستقلالية أعضاء لجنة التدقيق) على المتغير التابع وهو الإفصاح المالي الإختياري. بينما أظهرت نتائج الاختبارات بعدم وجود علاقة بين كل من (الخبرة المالية، وتكرار اجتماعات لجنة التدقيق) على المتغير التابع (الإفصاح المالي الإختياري). كما اظهر نتائج الاختبارات بوجود علاقة إيجابية بين كل من (الخبرة المالية، وعدد أعضاء اللجنة مجتمعه) مع الإفصاح المالي الإختياري. وأوصت الدراسة على ضرورة أن تفصح الشركات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأندونيسية عن خصائص لجان التدقيق، بحيث أن الإفصاح عن خصائص لجان التدقيق ضعيف نسبيا وذلك لإجراء دراسات على عينة أكبر من الشركات.

دراسة Appuhami, Tashakor (٢٠١٧) بعنوان:

"The Impact of Audit Committee Characteristics on CSR Disclosure: An Analysis of Australian Firms"

هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بأهمية لجنة التدقيق وأهميةالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على قرارات المستثمرين واصحاب العلاقة، حيث قام الباحث بقياس خصائص لجنة التدقيق ممثلة بالخصائص (حجم اللجنة، عدد الاجتماعات، واستقلالية اللجنة، واستقلالية رئيس لجنة التدقيق، والخبرة المالية، والجنس) على مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية.

تكون مجتمع الدراسة من الشركات الاسترالية المدرجة في سوق (ASX) للأوراق المالية والبالغ عددها (٢١٥٨) شركة وللفترة المالية (٢٠١٢-٢٠١٣). حيث تم استبعاد من مجمع الدراسة جميع الشركات التي تعمل في القطاع المالي مثل البنوك وشركات التأمين، نظرا لوجود قواعد حوكمة خاصة بها. وبناء على ذلك بلغ مجمع الدراسة النهائي (٨٤٤) وبلغت عينة الدراسة (٣٠٠) شركة بنسبة (٣٥,٥٪) من مجتمع الدراسة النهائي، وتم تجميع البيانات يدويا من التقارير المالية السنوية المنشورة. تم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية (الوسط الحسابي، الوسيط الحسابي، والمنوال، والحد الأدنى والأعلى، والانحراف المعياري)، واستخدام نموذج الانحدار المتعدد لاختبار الفرضيات.

تشير نتائج اختبار نموذج الانحدار المتعدد إلى أن حجم لجنة التدقيق وعدد الاجتماعات واستقلالية لجنة التدقيق لها ارتباط إيجابي في عملية الإفصاح

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عن عناصر المسؤولية الاجتماعية، وتبين عدم وجود علاقة بين استقلالية رئيس لجنة التدقيق ومستوى الإفصاح عن بنود المسؤولية الاجتماعية وتبين النتائج عدم وجود تأثير للخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق على مستوى الإفصاح الإختياري، وتبين أيضا وجود علاقة إيجابية بين تنوع الجنس ومستوى الإفصاح الإختياري عن بنود المسؤولية الاجتماعية.

دراسة Ramadhan (٢٠١٤) بعنوان:

"Board Composition, Audit Committees, Ownership Structure and Voluntary Disclosure: Evidence from Bahrain"

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر كل من (مجلس الإدارة الممثل بالمتغيرات "حجم المجلس، وإزدواجية الإدارة"، ولجنة التدقيق الممثلة بالمتغيرات "حجم اللجنة، والاستقلالية"، وهيكل الملكية"إنتشار ملكية الأسهم") على المتغير التابع الممثل بمستوى الإفصاح الإختياري.

تكون مجتمع الدراسة من (٤٨) شركة تمثل جميع الشركات المدرجة في سوق البحرين للأوراق المالية (BSE)، وتقسم إلى (٧) بنوك تجارية، (١٤) شركة من قطاع الاستثمار، (٦) شركات من قطاع التأمين، (٨) شركات من قطاع الخدمات، وشركتان من قطاع الصناعة، (٦) شركات من قطاع الفنادق والسياحة، (٥) شركات من الشركات الأجنبية. حيث تم تجميع البيانات من التقارير المالية السنوية للشركات وذلك للسنة المالية (٢٠١٣). تم تجميع البيانات في جداول وبعدها تم إنشاء نموذج الانحدار، تم اجراء اختبار الفا كرونباخ (Cronbach's alpha) لفحص الموثوقية وذلك للتأكد من أن البيانات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لا تخضع للعشوائية. تم اجراء الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المستقلة، واختبارارتباط بيرسون (Pearson) كمؤشر للافصاح واليات حوكمة الشركات.

إن أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة تبين عدم وجد علاقة بين نسبة المدراء المستقلين ومستوى الإفصاح الإختياري، وعدم وجد علاقة بين حجم لجنة التدقيق ومستوى الإفصاح الإختياري، وعدم وجد علاقة بين استقلالية لجنة التدقيق ومستوى الإفصاح الإختياري.

دراسة Alhazaimeh et al. (٢٠١٤) بعنوان:

"The Impact of Corporate Governance and Ownership Structure on Voluntary Disclosure in Annual Reports among Listed Jordanian Companies"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على خصائص مجلس الإدارة المتمثل بالمتغيرات الآتية (وجود لجنة التدقيق، تعويضات مجلس الإدارة، عدد اجتماعات مجلس الإدارة، حجم مجلس الإدارة، نسبة المدراء غير التنفيذيين، وحجم شركة التدقيق) وهيكل الملكية بالمتغيرات الآتية (الملكية الأجنبية، الملكية الحكومية، ملكية شركات الاستثمارات، عدد مالكين الأسهم) على مستوى الإفصاح الإختياري.

تم اختيار مجتمع الدراسة من الشركات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية (ASE)، وطبقت الدراسة على عينة مكونة من (٧٣) شركة من الشركات غير المالية المدرجة في بورصة عمان، وسبب إستثناء الشركات المالية من العينة بسبب وجود قوانين وتشريعات خاصة تحكم عملها. قام الباحث بتطبيق الدراسة على الفترة الممتدة (٢٠١١-٢٠٠٢) لمدة (٩) سنوات، وسبب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اختيار هذه الفترة يعود لسببين الأول عام (٢٠٠٢) تم تعديل القوانين لتحفيز عملية الإفصاح الإختياري، والسبب الثاني اختيار عام (٢٠١١) بسبب توفر المعلومات المطلوبة لعينة الدراسة إلى هذا العام. استخدم الباحث الأساليب الإحصائية الوصفية (القيم العظمى والدنيا، والوسط الحسابي، والانحراف المعياري) لدراسة المتغيرات المستقلة، واستخدام اختبار (tow-step system GMM) للوصول إلى النتائج.

توصلت النتائج إلى ان مستوى الإفصاح الإختياري يختلف خلال الوقت واختلاف النتائج باختلاف الفترات، ان نسبة ملكية شركات الاستثمار لها علاقة سلبية على مستوى الإفصاح الإختياري، وتوصلت النتائج إلى أن تعويضات مجلس الإدارة والملكية الأجنبية لها علاقة إيجابية ذات دلالات إحصائية مع مستوى الإفصاح الإختياري، اما وجود لجنة التدقيق وعدد اجتماعات مجلس الإدارة ونسبة المدراء غير التنفيذيين لا علاقة لها بمستوى الإفصاح الإختياري. واوصت الدراسة إلى ضرورة اتباع الإدارة استراتيجيات تحفز من عملية الإفصاح الإختياري.

دراسة Hamdan, et al. (٢٠١٤) بعنوان:

"The Impact of Audit Committee Characteristics on the Performance: Evidence from Jordan"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على لجنة التدقيق وخصائصها ومدى تأثيرها على أداء الشراكات المدرجة في سوق عمان المالي، وتناولت اختبار العلاقة بين خصائص لجنة التدقيق (الاستقلالية، الخبرات، والأنشطة، والحجم) على أداء الشركات في بورصة عمان ممثلا بالمتغيرات (الأداء المالي، الأداء التشغيلي، وأداء الأسهم).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تم تجميع البيانات لهذه الدراسة من التقارير المالية المنشورة في موقع بورصة عمان، وذلك للفترة المالية (٢٠٠٩-٢٠٠٨) حيث تكون مجتمع الدراسة من أربعة قطاعات (البنوك، والخدمات المالية، والتأمين، والعقارات) بواقع (١١٧) شركة وتكونت العينة النهائية من (١٠٦) شركات مقسمة إلى (١٥) بنكا، و(٣١) شركات خدمات مالية متنوعة، و(٢٦) شركة تأمين، وشركات العقارات بعدد (٣٤) شركة. واستخدم الباحث أسلوب الإحصاء الوصفي (القيم العظمى والدنيا، ودرجة الانحرافالمعياري، والميل، والتوزيع العشوائي) وذلك لقياس المتغيرات المستقلة. وتم استخدام نموذج الانحدار المتعدد لاختبار الفرضيات.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين خصائص لجنة التدقيق والأداء المالي، ولم يكن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين خصائص لجنة التدقيق والأداء التشغيلي، وأظهرت النتائج إلى وجود علاقة إيجابية بين خصائص لجنة التدقيق وأداء الأسهم. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز استقلاليةأعضاء لجنة التدقيق، وتحديد النسب المئوية لملكية أعضاء لجنة التدقيق، وأهمية زيادة الخبرات المالية لاهميتها في رفع جودة الأداء المالي.

دراسة Othman, et al. (٢٠١٤) بعنوان:

"Influence of audit committee characteristics on voluntary ethics disclosure"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الإفصاح الإختياري عن الأخلاقيات والعوامل لجنة التدقيق المؤثرة عليها، حيث عرفها الباحث بانها القيم والبادئ التي توفرها الشركات لضمان التزام المنظمات بأكملها بتطبيق القوانين والعمل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بطرق أخلاقية. وتمثلت عوامل لجنة التدقيق تحت الدراسة في (استقلالية لجنة التدقيق، وخبرة أعضاء لجنة التدقيق، وعدد اجتماعات لجنة التدقيق، وحجم لجنة التدقيق، مدة لجنة التدقيق، تعدد قياداتأعضاء لجنة التدقيق) وأثرها على مستوى الإفصاح الإختياري عن الأخلاقيات.

تمثل مجتمع الدراسة من الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة ماليزيا، اما العينة تكونت من أفضل (١٠٠) شركة من مختلف القطاعات وتم اختيارها بناءاً على القيمة السوقية، وتم استبعاد (٦) شركات بسبب عدم توفر تقاريرها المالية السنوية لتصبح العينة النهائية (٩٤) شركة وذلك للسنة المالية (٢٠١١). تم الحصول على البيانات من التقارير المالية السنوية للشركات، وشمل الإفصاح الإختياري عن الأخلاقيات على (١٨) جانبا تم استخدام النظام الثنائي (٠) للتعبير عن عدم الإفصاح عن البنود والقيمة (١) للتعبير عن الإفصاح عن العناصر. تم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية للتعبير عن المتغيرات المستقلة (الوسط الحسابي، والقيم العظمى والدنيا، والانحراف المعياري)، واستخدم الباحث معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) لقياس قوة ارتباط متغيرات الدراسة، تم تطوير اختبارالانحدار المتعدد لاختبار الفرضيات.

أظهرت النتائج للاختبارات وجود علاقة موجبة ذات دلالات إحصائية بين استقلالية لجنة التدقيق ومدة لجنة التدقيق ومستوى الإفصاح الإختياري عن البنود الأخلاقية، كما أظهرت النتائج وجود علاقة سلبية ذات دلالات إحصائية بين تعدد قياداتأعضاء لجنة التدقيق ومستوى الإفصاح الإختياري عن البنود الأخلاقية، وعدم وجود علاقة ذات دلالات إحصائية بين كل من خبرة أعضاء لجنة التدقيق وعدد اجتماعات لجنة التدقيق وحجم لجنة التدقيق والإفصاح الإختياري عن الأخلاقيات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دراسة Amer, et al (٢٠١٤) بعنوان:

"Audit Committee Characteristics and Firm Performance: Evidence from Egyptian Listed Companies"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية لجنة التدقيق والتعرف على واقع لجان التدقيق في دولة مصر، وقام الباحث بفحص أثر خصائص لجنة التدقيق على أداء الشركة، تكونت المتغيرات المستقلة على (استقلالية لجنة التدقيق، الخبرة المالية لأعضاء اللجنة، وعدد اجتماعات اللجنة، وحجم لجنة التدقيق) وتم استخدام المتغيرات الضابطة (حجم الشركة، وعمر الشركة، والرافعة المالية) وأثر هذه المتغيرات على أداء الشركة.

تم قياس أداء الشركة في العوامل (العائد على الملكية، والقيمة السوقية مقسومة على تكلفة استبدال الأصول(Tobin's Q)، والعائد على الأصول)، وهذه الدراسة تغطي فترة زمنية مدتها (٩) سنوات (٢٠١٢-٢٠٠٤) وذلك لدراسة التحديثات التي طرأت على قوانين الحوكمة المصرية عام (٢٠٠٤) على أداء الشركات. تكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المدرجة في السوق المصري للأوراق المالية، وأما العينة تكونت من (٥٦) شركة تمثل مختلف القطاعات، وتم إستثناء القطاع المالي بسبب وجود قواعد حوكمة خاصة تحكم هذا القطاع. وتم جمع البيانات من التقارير المالية المنشورة في مختلف المواقع. استخدم الباحث الأساليب الإحصائية الوصفية (الوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والقيم العظمى والدنيا، والانحراف، والتفرطح) لوصف المتغيرات المستقلة، وتم استخدام معامل الارتباط بيرسون (Pearson correlation) لقياس الارتباط بين خصائص مجلس الإدارة وخصائص لجنة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التدقيق وأداء الشركات، واستخدم الباحث تحليل الانحدار المتعدد لاختبار الفرضيات.

توصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة سلبية ولكنها غير مهمة بين حجم لجنة التدقيق وأداء الشركة وبمعنى أن حجم شركة التدقيق غير مؤثرة على أداء الشركة، ووجود علاقة إيجابية ذات دلالات إحصائية بين كل من الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق، وعدد اجتماعات لجنة التدقيق وأداء الشركة، كما أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية غير مهمة بين استقلالية لجنة التدقيق وأداء الشركة. كما أظهرت النتائج وجود علاقة سلبية بين عمر الشركة وحجم الشركة مع أداء الشركة، ووجود علاقة سلبية مع الرافعة المالية.

دراسة Madi, et al. (٢٠١٤) بعنوان:

"The impact of audit committee characteristics on corporate voluntary disclosure"

هدفت هذه الدراسة لاختبار العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح الإختياري، قام الباحث بدراسة خصائص لجنة التدقيق كمتغير مستقل (الاستقلالية، الخبرة المالية، حجم اللجنة، تكرار الاجتماعات، ازدواجية أعضاء اللجنة) على مستوى الإفصاح الإختياري كمتغير تابع.

تم تجميع البيانات الخاصة بهذه الدراسة من خلال القوائم المالية المنشورة في بورصة ماليزيا وذلك في نهاية السنة المالية (٢٠٠٩). وتكون مجتمع الدراسة من (٩٦٤) شركة مدرجة في بورصة ماليزيا، تم إستثناء الشركات المالية من مجتمع الدراسة بسبب عدم اكتمال بياناتها ليكون المجتمع النهائي للدراسة مكون من (٥٠٠) شركة، وتكونت عينة الدراسة من (١٤٦) شركة تمثل الشركات عينة الدراسة ذات الرأس المال السوقي الكبير. تم قياس

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتغير التابع من خلال تحديد (٨٦) عنصرا من عناصر الإفصاح الإختياري تمثل العناصر المالية بعدد (٤٠) عنصرا، و(١٨) عنصرا عن المعلومات غير المالية، وتمثلت المعلومات الإستراتيجية (٢٨) عنصرا. وتم استخدام القيم (١،٠) للتعرف إذ تم الإفصاح عن العنصر أو لم يتم الإفصاح. تم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية (الوسط الحسابي، والقيم العظمى والصغرى، والانحراف المعياري) وتم تطوير نموذج الانحدار المتعدد لاختبار الفرضيات.

توصلت نتائج الاختبارات إلى أن الاستقلالية لها أثر إيجابي كبير على مستوى الإفصاح الإختياري، وتبين أن الخبرة المالية لا ترتبط بمستوى الإفصاح الإختياري، وعدم وجود ارتباط بين عدد اجتماعات لجنة التدقيق ومستوى الإفصاح الإختياري، ويرتبط حجم اللجنة إيجابيا مع مستوى الإفصاح الإختياري، أما ازدواجية وظائف أعضاء اللجنة لها أثر إيجابي على مستوى الإفصاح الإختياري.

دراسة Allegrini, et al. (٢٠١١) بعنوان:

"Corporate boards, audit committees and voluntary disclosure: evidence from Italian Listed Companies"

هدفتهذه الدراسة بفحص العوامل المؤثرة على الإفصاح الإختياري في الشركات الإيطالية المدرجة في السوق المالي، تمثلت العوامل المؤثرة على الإفصاح الإختياري بمجموعتين الاولى خصائص مجلس الإدارة (استقلالية مجلس الإدارة، حجم مجلس الإدارة، ازدواجية الرئيس التنفيذي، استقلالية رئيس مجلس الإدارة، اللجان الفرعية، عدد الاجتماعات) المجموعة الثانية تمثلت في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خصائص لجنة التدقيق (وجود لجنة التدقيق، عدد اجتماعات لجنة التدقيق) وتناول الباحث التعريف في المتغيرات وأثرها على الشركات.

تكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المدرجة في البورصة الإيطالية (١٨٦) شركة، واما العينة تكونت من جميع الشركات المدرجة في البورصة الإيطالية بإستثناء الشركات المالية بواقع (١٧٧) شركة للعام المالي (٢٠٠٧) حيث انه تم في هذا العام تعديل القوانين الحاكمية المؤسسية لتشمل مجموعة واسعة من بنود الإفصاح الإختياري، وتم استبعد (٨) شركات لأسباب مختلفة. قام الباحث بجمع البيانات من التقارير المالية السنوية المنشورة. استخدم الباحث الأساليب الإحصائية الوصفية (المتوسط الحسابي، والقيم العظمى والدنيا، والانحراف المعياري) لوصف المتغيرات المستقلة، واما الإفصاح الإخياري تم استخدام النظام الثنائي (١،٢) للتعبير عن الإفصاح عن بنود الإفصاح الإختياري. وتم استخدام اختباري تحليل ارتباط بيرسون وتحليل الانحدار المتعدد لاختباري الفرضيات.

إن ما توصلت اليه الاختبارات عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين (استقلالية مجلس الإدارة، استقلالية رئيس مجلس الإدارة، وجود لجان التدقيق، اللجان الفرعية) على مستوى الإفصاح الإختياري. وتبين وجود علاقة موجبة ذات دلالات إحصائية بين كل من (حجم مجلس الإدارة، عدد الاجتماعات) على مستوى الإفصاح الإختياري، وتبين وجود علاقة سلبية ذات دلالات إحصائية بين (ازدواجية الرئيس التنفيذي) ومستوى الإفصاح الإختياري.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥,٢ ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

يمكن تلخيص ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في النقاط الآتية:

١. تناولها هذه الدراسة الأثر المحتمل لخصائص لجنة التدقيق لدى البنوك الأردنية على مستوى الإفصاح الإختياري في التقارير السنوية للبنوك الأردنية، وبالربط بين حجم واجتماعات واستقلالية وخبرة أعضاء لجنة التدقيق وانضمام أعضاء لجنة التدقيق الى لجان اخرى على مستوى الإفصاح الإختياري في التقارير المالية السنوية للبنوك الأردنية.

٢. لعلى ابرز ما يميز هذه الدراسة مقارنتها بالدراسات المحلية، هو مجتمعها الذي تمثل في البنوك الأردنية كافة؛ حيث على حد علم الباحث لم يقم أحد بدراسة أثر خصائص لجنة التدقيق على مستوى الإفصاح الإختياري في التقارير السنوية للبنوك الأردنية.

٣. دراسة متغير جديد (عضوية أعضاء لجنة التدقيق في لجان أخرى) حيث على حد علم الباحث لم يقم أحد بدراسة هذا المتغير من قبل على عينة الدراسة.

٤. فترة الدراسة الحديثة حيث امتدت لثلاثة سنوات (٢٠١٧-٢٠١٥) حيث قبل هذه الفترة لم تقم البنوك الأردنية بالافصاح عن المتغير المستقل (خصائص لجنة التدقيق) في التقارير السنوية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

١,٣ تمهيد

٢,٣ مجتمع وعينة الدراسة

٣,٣ مصادر جمع البيانات

٤,٣متغيرات الدراسة

٥,٣ نموذج الدراسة

٦,٣ الأساليب الإحصائية المستخدمة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

٣,١تمهيد

يتضمن هذا الفصل منهجية الدراسة من حيث، مجتمع وعينة الدراسة، ومصادر جمع البيانات، بالإضافة إلى متغيرات الدراسة ونموذج الدراسة، والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات.

٣,٢مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من كافة البنوك المدرجة في بورصة عمان (التجارية والإسلامية) والمتوفر لها قوائم مالية للفترة (٢٠١٥-٢٠١٧) كما هو مدرج في موقع بورصة عمان حتى نهاية عام (٢٠١٧)، أما عينة الدراسة فتتكون من البنوك التجارية والإسلامية والتي بلغ عددها (١٥) بنك ويعزى سبب اختيار قطاع البنوك الذي يعد الركيزة الأساسية في القطاع المالي الذي يشكل النسبة الأكبر من باقي القطاعات الاقتصادية المصنفة في بورصة عمان للأوراق المالية.

٣,٣مصادر جمع البيانات

تستند الدراسة الحالية في جمع البيانات وأساليب تحليلها والبرامج المستخدمة إلى م ايلي:

- **المصادر الأولية:** تم الرجوع إلى المواقع الإلكترونية الخاصة بالبنوك المتضمنة في عينة الدراسة وموقع بورصة عمان(www.ase.jo) وذلك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من أجل الحصول على التقارير المالية للبنوك المدرجة في بورصة عمان والتي مثلت عينة الدراسة وقد تم استبعاد البنوك غير المدرجة لقياس أثر خصائص مجل لجنة التدقيق على الإفصاح الإختياري في التقارير المالية السنوية للبنوك الأردنية للفترة من (٢٠١٥-٢٠١٧).

- **المصادر الثانوية:** وهي مصادر البيانات والمعلومات المتاحة من خلال الكتب والدوريات والأبحاث العلمية والرسائل الجامعية والدراسات والمقالات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة وهو أثر خصائص لجنة التدقيق على الإفصاح الإختياري في التقارير المالية السنوية للبنوك الأردنية، والقوانين والتشريعات المحلية ذات العلاقة بموضوع الدراسة، بهدف تغطية الجانب النظري لمتغيرات الدراسة.

٤,٣ متغيرات الدراسة

تتمثل متغيرات الدراسة من خلال المتغير التابع والمتغيرات المستقلة كما يلي:

١,٤,٣المتغير التابع:

الإفصاح الإختياري: ويمكن قياس هذا المتغير من خلال تحليل محتوى القوائم المالية والتركيز على وجود مؤشرات معينة للإفصاح الإختياري وهي كالتالي:

- **خلفية عن البنك**
- **الأداء المالي**
- **المسؤولية الإجتماعية**
- **إدارة المخاطر**
- **إستراتيجية البنك**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **بيئة البنك**
- **معلومات تطلعية**
- **رأس المال الفكري والبشري**

ويندرج تحت كل مؤشر مجموعة من العناصر التي يمكن الإفصاح عنها تحت كل مؤشرنوضحها في الجدول التالي:

الجدول (٣-١)

مؤشرالإفصاح الإختياري في التقارير المالية السنوية

عناصر الإفصاح الإختياري	
خلفية عن البنك:	**الاداء المالي:**
موجز تاريخي عن البنك	**مناقشة وتحليل المركز المالي للبنك**
وصف الهيكل التنظيمي للبنك	**التوقعات النوعية للأرباح**
وصف الخدمات الرئيسية	**العائد على الملكية**
الشكل القانوني للبنك	**هامش صافي الربح**
عنوان البنك/ الهاتف / الفاكس	**ربحية السهم**
الموقع الإلكتروني للبنك	**الأصول المعرضة للمخاطر**
إيميل البنك	**إجمال الأصول ذات السيولة بالنسبة الى الأصول**
بيانات وتفاصيل عن نشأة البنك	**الإحصاءات المالية لأكثر من عامين**
توقعات عامة عن الأنشطة التجارية	**قائمة بأكبر خمسة مساهمين في البنك**
قائمة الفروع ومواقعها	**إدارة المخاطر:**
معلومات عن طرق التواصل مع الفروع	**معلومات عن لجنة إدارة المخاطر**
المسؤولية الإجتماعية للبنك:	**معلومات عن هيكل إدارة المخاطر**
الرعاية الصحية/الرياضة/الترفيه	**معلومات عن هيكل إدارة الإئتمان**
معلومات عن التبرعات للجمعيات الخيرية	**معلومات عن إجمالي القروض/الودائع**
دعم للحملات التي ترعاها الحكومة	**تفاصيل عن القروض المتعثرة**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مناقشة رفاهية الموظفين	الإفصاح عن نظام التصنيف الإئتماني
بيان عن المسؤولية الإجتماعية للبنك	بيئة الشركة:
استراتيجية البنك:	النظرة العامة للبيئة الإقتصادية
مهمة البنك	التوقعات العامة لبيئة القطاع
أهداف البنك	النظرة العامة للبيئة الإجتماعية
أخلاق البنك	النظرة العامة للبيئة القانونية
القيم المؤسسية	الظرة العامة للبيئة السياسية
استراتيجيات الشركة	رأس المال الفكري والبشري:
معلومات تطلعية:	المبلغ المنفق على تدريب الموظفين
توقعات التدفقات النقدية	بيات سياسة تكافؤ الفرص
توقعات الإيرادات	سياسة التوظيف(التعيين)
التأثير الإقتصادي على مستقبل البنك	محاسبة الموارد البشرية
التأثير السياسي على مستقبل البنك	فئة الموظفين المتلقين للتدريب
التأثير القانوني على مستقبل البنك	سياسة التدريب
التأثير الإجتماعي على مستقبل البنك	عدد الموظفين
مناقشة اتجاهات القطاع في المستقبل	فئات الموظفين حسب الجنس
	شهادات الموظفين
	نسبة الموظفين المحليين الى اجمالي الموظفين
	اجمالي عدد الموظفين للعام الحالي فقط
	تصنيف أعضاء مجلس الإدارة الى تنفيذيين وغير تنفيذيين
	التجربة السابقة لأعضاء مجلس الإدارة
	وصف عام لأقسام المخاطر في السوق

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الدراسات السابقة.

وقد تم جمع البيانات لمتغير الإفصاح الإختياريبإعطاء القيمة (١)للمؤشر المفصح عنه والقيمة (٠)للمؤشر غير المفصح عنه، ثم تم احتساب متغير

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مستوى الإفصاح الإختياري في التقارير المالية السنوية للبنوك الأردنية(Allegrini and Greco, 2011) كما يلي:

VOLDIS = BANKDISC /TDIS

VOLDIS: مؤشر الإفصاح الإختياري في التقارير المالية السنوية.

BANKDIS : مجموع عناصرالإفصاح الإختياري المفصح عنها من قبل البنك.

TDIS :مجموع عناصرالإفصاح الإختياري المدروسة.

٢,٤,٣المتغيرات المستقلة:

- **حجم لجنة التدقيق:**

تقاس في هذه الدراسة حجم لجنة التدقيقبعدد أعضاء لجنة التدقيق في البنك في كل سنة.

- **اجتماعات لجنة التدقيق:**

تم قياسها بعدد اجتماعات لجنة التدقيق خلال السنة المالية.

- **استقلالية لجنة التدقيق:**

وتم قياسها بنسبة الأعضاء المستقلين (الأعضاء الخارجيين) إلى إجمالي أعضاء لجنة التدقيق.

- **الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق:**

وتم قياسها بإجمالي أعضاء الذين يمتلكون خبرات عملية في المجال المالي

- **عضوية أعضاء لجنة التدقيق في اللجان الأخرى:**

وتم قياسها بإجمالي أعضاء لجنة التدقيق الذين لديهم عضوية لجان أخرى.

ويبين الجدول (٣-٢) وصف متغيرات الدراسة وطريقة قياسها:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول (٣-٢)

وصف متغيرات الدراسة وطريقة قياسها

المتغيرات	الوصف	طريقة القياس
المتغير التابع	مستوى الإفصاح الإختياري	المؤشرات التي تدل على الإفصاح الإختياري
المتغيرات المستقلة	حجم لجنة التدقيق	عدد أعضاء لجنة التدقيق
	اجتماعات لجنة التدقيق	عدد اجتماعات لجنة التدقيق
	استقلالية لجنة التدقيق	نسبة الأعضاء الخارجيين باللجنة
	الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق	عدد الأعضاء الذين لديهم خبرة مالية
	عضوية أعضاء لجنة التدقيق في اللجان الأخرى	عدد الأعضاء الذين لديهم عضوية لجان أخرى

المصدر: من إعداد الباحث.

٥,٣ نموذج الدراسة

$$VOLDIS=B_0 + B_1COMMSIZE + B_2COMMMEET + B_3COMMDEPEND + B_4COMMEXP + B_5COMMOTHR + e$$

VOLDIS = Voluntary Disclosure مستوى الإفصاح الإختياري

١. B_0 = الثابت

٢. COMMSIZE = Committee Size حجم لجنة التدقيق

٣. COMMMEET = Committee Meetings اجتماعات لجنة التدقيق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤. COMMDEPEND = Committee Independence استقلالية لجنة التدقيق

٥. COMMEXP = Committee Experiences الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق

٦. COMMOTHR = Committee other membership عضوية أعضاء لجنة التدقيق في لجان أخرى

٧. Error = e نسبة الخطأ

٦,٣ الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات

لاختبار أهم فرضيات الدراسة تم استخدامبرنامج إكسل Excel لتوظيف البيانات المالية في احتساب مستوى الإفصاح الإختياري لتمثل المتغير التابع ومعرفة ما إذا كانت الشركة تطبق تقوم بالإفصاح الإختياري واحتساب كل من النسب التالية (حجم لجنة التدقيق، استقلالية لجنة التدقيق، اجتماعات لجنة التدقيق، خبرة لجنة التدقيق، عضوية أعضاء لجنة التدقيق في اللجان الأخرى) لتمثل المتغيرات المستقلة، كما تم استخراج النسب المالية التي حددها الباحث للفترة(٢٠١٧-٢٠١٥)، وتم بعد ذلك إدخالها لبرنامج (٢٢) SPSS، وإجراء التحليل الوصفي وتحليل الارتباطبيرسون، وتحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression Analysis)، وحيث كان الهدف من هذه الدراسة معرفة أثر خصائص لجنة التدقيق على مستوى الإفصاح الإختياري في التقارير المالية السنوية للبنوك الأردنية، ويفيد تحليل الانحداربمعرفة طبيعة العلاقة من حيث النوع موجبة أو سالبة وكذلك قوة هذه العلاقة والممثلة بمعامل الارتباط.Sig أي قوية أو ضعيفة حيث توضح أثر خصائص لجنة التدقيق على مستوى الإفصاح الإختياري في التقارير المالية السنويةعلى مدار فترة الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

تحليل النتائج واختبار الفرضيات

١,٤ تمهيد

٢,٤ تحليل البيانات

١,٢,٤ الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

٢,٢,٤ حليل الارتباط بين متغيرات الدراسة (معامل الارتباط بيرسون)

3.2.4 تحليل الانحدار المتعدد لنموذج الدراسة

٣,٤ اختبار فرضيات الدراسة

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الفصل الرابع

تحليل النتائج واختبار الفرضيات

٤,١ تمهيد

يتضمن هذا الفصل النتائج التي تم التوصل إليها من تحليل بيانات الدراسة، والتي تم جمعها من خلال التقارير المالية السنوية المنشورة للبنوك خلال الفترة (٢٠١٧-٢٠١٥)، وذلك في ثلاثة أقسام، يعرض القسم الأول الإحصاءات الوصفية، والقسم الثاني اختبارات صلاحية البيانات، أما القسم الثالث فيتضمن نتائج تحليل الانحدار المتعدد واختبار الفرضيات.

٤,٢ تحليل البيانات

٤,٢,١ الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

تم إجراء التحليل الوصفي والذي يبين مقاييس النزعة المركزية لمتغيرات الدراسة المستقلة والمتغير التابع وهي المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية وأدنى قيمة وأعلى قيمة، لوصف طبيعة متغيرات الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (٤-١)

التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

المتغير المستقل	العدد	أدنى قيمة	أعلى قيمة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
حجم لجنة التدقيق	45	2	7	3.98	1.118
استقلالية لجنة التدقيق	45	%00	%100	%62.467	%14.1101
اجتماعات لجنة التدقيق	45	1	21	7.44	3.609
الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق	45	2	7	3.96	1.107
عضوية أعضاء لجنة التدقيق في اللجان الأخرى	45	1	7	3.47	1.160
مستوى الإفصاح الإختياري	45	%74.19	%85.48	%78.818	%3.256
العدد	45				

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجية SPSS.

يبين الجدول رقم (٤-١) أعلاه ما يلي:

١. أن الوسط الحسابي لحجم لجنة التدقيق مقاس بعدد أعضاء لجنة التدقيق يساوي (٣,٩٨) وتنحرف القيم عن الوسط الحسابي بما مقداره (١,١١٨) كما تتراوح قيم المشاهدات ما بين (٢)أدنى قيمة لحجم لجنة التدقيق في البنك الأردني الكويتي و(٧)أعلى حجم للجنة التدقيق كان لبنك المؤسسة العربية المصرفية ويلاحظ وجود تباين كبير بين حجم لجان التدقيق في البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان للفترة (٢٠١٥-٢٠١٧) وهي مناسبة لإتخاذ الاجراءات اللازمة بعد المشاورات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢. أن الوسط الحسابي لاستقلالية لجنة التدقيق مقاساً عدد الأعضاء الخارجيين مقسوماً على عدد أعضاء اللجنة يساوي(٦٢,٤٦٧%)، وتنحرف القيم عن الوسط الحسابي بما مقداره (١٤,١١%)، كما تتراوح قيم المشاهدات ما بين (٠٠%) أدنى قيمة لبنك الإسكان للتجارة والتمويل و(١٠٠%) أعلى نسبة استقلالية للجنة التدقيق كان للبنك العربي ويلاحظ وجود فرق واضح وتباين كبير في نسبة استقلالية لجنة التدقيق للفترة (٢٠١٧-٢٠١٥).

٣. أن الوسط الحسابي لاجتماعات لجنة التدقيق مقاساً بعدد اجتماعات لجنة التدقيق خلال السنة يساوي (٧,٤٤) وتنحرف القيم عن الوسط الحسابي بما مقداره(٣,٦٠٩)كما تتراوح قيم المشاهدات ما بين (١)أدنى قيمة للبنك الأهلي الأردني و(٢١) أعلىاجتماعات لجنة التدقيق كان لبنك المال الأردني ويلاحظ وجود تباين كبير بين اجتماعات لجنة التدقيق في البنوك للفترة (٢٠١٧-٢٠١٥).

٤. أن الوسط الحسابي للخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق مقاساً بعدد الأعضاء الذين لديهم خبرة عملية بالمجال المالي يساوي (٣,٩٦) وتنحرف القيم عن الوسط الحسابي بما مقداره (١,١٠٧) كما تتراوح قيم المشاهدات ما بين (٢) أدنى قيمة للبنك الأردني الكويتي و(٧)أعلى خبرة لبنك المؤسسة العربية المصرفية ويلاحظ وجود فرق بسيط في الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق في البنوك المدرجة في بورصة عمان للفترة (٢٠١٧-٢٠١٥) مما يعني ان لجنة التدقيق يكون معظمها ذوي خبرات.

٥. أن الوسط الحسابي لعضوية أعضاء لجنة التدقيق في اللجان الأخرى مقاساً بعدد أعضاء اللجنة الذين لديهم عضوية في لجان أخرى يساوي (٣,٤٧) وتنحرف القيم عن الوسط الحسابي بما مقداره (١,١٦٠) كما

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تتراوح قيم المشاهدات ما بين (١)أدنى قيمة لبنك صفوة الإسلامي و(٧)أعلى عضوية أخرى كان لبنك المؤسسة العربية المصرفية في البنوك للفترة (٢٠١٥-٢٠١٧) مما يعني بوجود تنوع في الخبرات لدى الاعضاء في لجنة التدقيق.

٦. أن الوسط الحسابي لمستوى الإفصاح الإختياري يساوي(٧٨,٨١٨%) وتنحرف القيم عن الوسط الحسابي بما مقداره (٣,٢٥٦٪) كما تتراوح قيم المشاهدات ما بين ٧٤,١٩ أدنى قيمة لبنك صفوة الإسلامي و(٨٥,٤٨)أعلى مستوى إفصاح اختيارية لبنك الإسكان للتجارة والتمويل ويلاحظ وجود فرق بسيط في مستوى الإفصاح الإختياري في البنوك المدرجة في بورصة عمان للفترة (٢٠١٥-٢٠١٧) مما يعني أن الافصاحات متقاربة في معظم البنوك.

الجدول رقم (٤-٢)

تحليل الالتواء والتفرطح لمتغيرات الدراسة

المتغير المستقل	العدد	الالتواء	التفرطح
حجم لجنة التدقيق	45	.863	.577
استقلالية لجنة التدقيق	45	-1.771	8.828
اجتماعات لجنة التدقيق	45	1.686	3.959
الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق	45	.933	.789
عضوية أعضاء لجنة التدقيق في اللجان الأخرى	45	.542	.686
مستوى الإفصاح الإختياري	45	.050	-.878
العدد	45		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجية SPSS

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يبين الجدول رقم (٤-٢) نتائج تحليل الالتواء والتفرطح لمتغيرات الدراسة حيث يشير تحليل الالتواء إلى درجة ابتعاد المنحنى التكراري عن التماثل، فقد تكون معظم القيم في الطرف الأدنى من التوزيع ويقل تكرار القيم كلما اقتربنا من الطرف الأعلى وفي هذه الحالة يُوصف توزيع البيانات بأنه ملتوي التواء موجب. وإذا كان العكس فيوصف بأنه ملتوي التواء سالب وتبين نتائج الجدول أن الالتواء سالب لجميع متغيرات الدراسة (حجم لجنة التدقيق واستقلالية لجنة التدقيق والخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق وعضوية أعضاء لجنة التدقيق في لجان أخرى ومستوى الإفصاح الإختياري) وكان الالتواء موجب لمتغير اجتماعات لجنة التدقيق. أما التفرطح فيشير إلى درجة تركيز التكرارات في منطقة الوسط للبيانات بالنسبة للتركيز في الطرفيين مقارنة بالتوزيع الطبيعي القياسي ويشير إلى تباعد وتشتت البيانات لمتغيرات الدراسة.

٢,٢,٤ تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة (معامل الارتباط بيرسون)

يبين الجدول رقم (٤-٣) الارتباط بين متغيرات الدراسة باستخدام معامل بيرسون الذي يقيس اتجاه وحجم العلاقة بين متغيرات الدراسة المستقلة كما يلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (٤-٣)

مصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة

تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة					
	حجم لجنة التدقيق	استقلالية لجنة التدقيق	اجتماعات لجنة التدقيق	لخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق	عضوية أعضاء اللجنة في لجان أخرى
حجم لجنة التدقيق	1	-.261	.019	.973**	.797**
استقلالية لجنة التدقيق	-.261	1	.048	-.173	-.133
اجتماعات لجنة التدقيق	.019	.048	1	-.052	-.024
الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق	.973**	-.173	-.052	1	.778**
عضوية أعضاء لجنة التدقيق في اللجان الأخرى	.797**	-.133	-.024	.778**	1
** ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ١%					
* ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ٥%					

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجية SPSS.

يبين الجدول (٣-٤) أعلاه مصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة والتي تبين العلاقة بين متغيرات الدراسة المستقلة، ويبين الجدول وجود ارتباط بين كل من حجم لجنة التدقيق والخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق عند مستوى الدلالة(١%) حيث كانت (Sig<.٠١)، كذلك بينت الدراسة وجود علاقة بين حجم لجنة التدقيق وعضوية أعضاء لجنة التدقيق في لجان أخرى عند مستوى الدلالة (١%) حيث كانت (Sig<.٠١)، كما بينت أيضاً أن هناك علاقة بين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق وعضوية أعضاء لجنة التدقيق في لجان أخرى عند مستوى الدلالة (١%) حيث كانت (Sig<.٠١).

3.2.4 تحليل الانحدار المتعدد لنموذج الدراسة

الجدول رقم (٤-٤)

تحليل الانحدار المتعدد لمتغيرات الدراسة للفترة (٢٠١٥-٢٠١٧)

المتغيرات المستقلة	معامل الانحدارB	T- Value	Sig.
الثابت	.763	23.415	.000
حجم لجنة التدقيق	.045	2.053	.047
استقلالية لجنة التدقيق	.005	.125	.901
اجتماعات لجنة التدقيق	-.001	-.560	.579
الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق	-.044	-2.123	.040
عضوية أعضاء لجنة التدقيق في اللجان الأخرى	.006	.936	.355
	Adj R^2 = .095	F= 1.929 Sig.= .112	العدد = ٤٥

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجية SPSS

يلاحظ من الجدول رقم(٤-٤)ما يلي:

١. يبين اختبار R^2، أن المتغيرات المستقلة (حجم لجنة التدقيقواستقلالية لجنة التدقيقواجتماعات لجنة التدقيقوالخبرة المالية لأعضاء لجنة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التـدقيق وعضـوية أعضـاء لجنـة التـدقيق فـي اللجـان الأخـرى) فـي الدراسـة تفسـر(٩,٥%)مـن التغيـر فـي المتغيـر التـابع (مسـتوى الإفصـاح الإختيـاري)، وأن النسـبة الأعلـى للتغيـر فـي المتغيـر التـابع تعـود لمتغيـرات أخرى غير موجودة في الدراسة.

٢. تبين نتائج تحليل الانحدار المتعدد من خلال اختبارF أنه عند مستوى الدلالة (٥%) ليس هناكأهمية ذات دلالة إحصائية للنموذج في هذه الدراسة والذي يقيس أثر المتغيرات المستقلة (حجم لجنة التدقيق واستقلالية لجنة التدقيقواجتماعات لجنة التدقيقوالخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق وعضوية أعضاء لجنة التدقيق في اللجان الأخرى) على المتغير التابع (الإفصاح الإختياري) عند مستوى الدلالة (٥%) وذلك لأن (sig> .٠٥) وهي (٠,١١٢).

١.٣,٢,٤ اختبار فرضيات الدراسة

تم الاعتماد على نتائج تحليل الانحدار المتعدد في عرض النتائج التي تتعلق بفرضيات الدراسة على النحو التالي:

- **الفرضية الرئيسية H0:لا يوجد أثر لخصائص لجنة التدقيق ومستوى الإفصاح الإختياري في التقارير المالية السنوية للبنوك الأردنية.**

سيتم اختبار الفرضية الرئيسية من خلال اختبار الفرضيات الفرعية التالية:

- **الفرضية الفرعية الأولى H01:** لا يوجد أثر لحجم لجنة التدقيق ومستوى الإفصاح الإختياري في التقارير المالية السنوية للبنوك الأردنية.

تبين نتائج تحليل الانحدار المتعدد في الجدول رقم (٤-٤)، أن قيمة الدلالة المعنوية المتعلقة في حجم لجنة التدقيق وأثره على مستوى الإفصاح الإختياري في البنوك المدرجة في بورصة عمان والمكونة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لعينة الدراسة بلغت (Sig=.047)كما بلغت قيمة (T) لمتغير حجم لجنة التدقيق (٢,٠٥٣)، مما يؤكد وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى أقل أو يساوي(٥%)لحجم لجنة التدقيقعلى مستوى الإفصاح الإختياري في التقارير المالية السنويةفي البنوك محل الدراسة **لذا يتم رفض الفرضية:** لا يوجد أثر لحجم لجنة التدقيق ومستوى الإفصاح الإختياري في التقارير المالية السنوية للبنوك الأردنية، **وقبول الفرضية البديلة التي تنص على** وجود أثر لحجم لجنة التدقيق ومستوى الإفصاح الإختياري في التقارير المالية السنوية للبنوك الأردنية.

وهذا يتوافق مع ما جاء في دراسة كل من Madi *et al.* (٢٠١٤) ودراسة Elfekyet al. (٢٠١٩). ودراسة Othman *et al.* (٢٠١٤) ودراسة Setiany *et al.* (٢٠١٧) ويتعارض مع ما جاء في دراسة Dissanayake and Nimalathasan (٢٠١٩).

- **الفرضية الفرعية الثانية H02:** لا يوجد أثر لاجتماعات لجنة التدقيق ومستوى الإفصاح الإختياري في التقارير المالية السنوية للبنوك الأردنية.

تبين نتائج تحليل الانحدار المتعدد في الجدول رقم (٤-٤)، أن قيمة الدلالة المعنوية المتعلقة في اجتماعات لجنة التدقيقوأثره على مستوى الإفصاح الإختياريفي البنوك المدرجة في بورصة عمان والمكونة لعينة الدراسة بلغت (Sig=.579) كما بلغت قيمة (T) لمتغير اجتماعات لجنة التدقيق (٠٥٦٠.-)، مما يؤكد بعدم وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية عند مستوى أقل أو يساوي (٥%)لاجتماعات لجنة التدقيقعلى مستوى الإفصاح الإختياري في التقارير المالية السنويةفي البنوك محل الدراسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لذا يتم قبول الفرضية: لا يوجد أثر لاجتماعات لجنة التدقيق ومستوى الإفصاح الإختياري في التقارير المالية السنوية للبنوك الأردنية.

وهذا يتوافق مع ما جاء في دراسة كل من Madi *et al.* (2014) Samaha *et al.*(٢٠١٥) ويتعارض مع ما جاء في دراسة Setiany *et al.* (٢٠١٧) ودراسة Elfeky*et al.* (٢٠١٩).

- **الفرضية الفرعية الثالثة H03:** لا يوجد أثرلاستقلاليةلجنة التدقيق ومستوى الإفصاح الإختياري في التقارير المالية السنوية للبنوك الأردنية.

تبين نتائج تحليل الانحدار المتعدد في الجدول رقم (٤-٤)، أن قيمة الدلالة المعنوية المتعلقة في استقلالية لجنة التدقيق وأثره على مستوى الإفصاح الإختياريفي البنوك المدرجة في بورصة عمان والمكونة لعينة الدراسة بلغت (Sig=.901)كما بلغت قيمة (T) لمتغير استقلالية لجنة التدقيق (١٢٥.)، مما يؤكد بعدم وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى أقل أو يساوي (٥%)لاستقلالية لجنة التدقيقعلى مستوى الإفصاح الإختياري في التقارير المالية السنويةفي البنوك محل الدراسة **لذا يتم قبول الفرضية:**ل لا يوجد أثر لاستقلاليةلجنة التدقيق ومستوى الإفصاح الإختياري في التقارير المالية السنوية للبنوك الأردنية.

وهذا يتفق مع ما جاء في دراسة Setiany *et al.* (٢٠١٧) ودراسة Elfekyet al. (٢٠١٩) ودراسة Madi *et al.* (٢٠١٤) ويتعارض مع ما جاء في دراسة Othman *et al.* (٢٠١٤).

- **الفرضية الفرعية الرابعة H04:** لا يوجد أثر للخبرة المالية لأعضاءلجنة التدقيق ومستوى الإفصاح الإختياري في التقارير المالية السنوية للبنوك الأردنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تبين نتائج تحليل الانحدار المتعدد في الجدول رقم (٤-٤)، أن قيمة الدلالة المعنوية المتعلقة في الخبرة المالية لأعضاءلجنة التدقيق وأثره على مستوى الإفصاح الإختياري في البنوك المدرجة في بورصة عمان والمكونة لعينة الدراسة بلغت (Sig=.040) كما بلغت قيمة (T) لمتغير الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق (-٢,١٢٣)، مما يؤكد وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية عند مستوى أقل أو يساوي (٥%)الخبرة المالية لأعضاءلجنة التدقيقعلى مستوى الإفصاح الإختياري في التقارير المالية السنويةفي البنوك محل الدراسة **لذا يتم رفض الفرضية:** لا يوجد أثر للخبرة المالية لأعضاءلجنة التدقيق ومستوى الإفصاح الإختياري في التقارير المالية السنوية للبنوك الأردنية، **وقبول الفرضية البديلة التي تنص على** وجود أثر سلبي للخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق ومستوى الإفصاح الإختياري في التقارير المالية السنوية للبنوك الأردنية.

وهذا يتفق مع ما جاء في دراسة Appuhami& Tashakor, (٢٠١٧) ويتعارض مع ما جاء في دراسة Madi *et al.* (٢٠١٤) ودراسة Othman *et al.* (٢٠١٤)، ودراسة Elfekyet al. (٢٠١٩)

- **الفرضية الفرعية الخامسةH05:** لا يوجد أثر لعضوية أعضاء لجنة التدقيق في اللجان الأخربومستوى الإفصاح الإختياري في التقارير المالية السنوية للبنوك الأردنية.

تبين نتائج تحليل الانحدار المتعدد في الجدول رقم (٤-٤)، أن قيمة الدلالة المعنوية المتعلقة في عضوية أعضاء لجنة التدقيق في اللجان الأخربوأثره على مستوى الإفصاح الإختياريفي البنوك المدرجة في بورصة عمان والمكونة لعينة الدراسة بلغت (Sig=.355)كما بلغت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قيمة (T) لمتغير عضوية أعضاء لجنة التدقيق في اللجان الأخرى (٠,٩٣٦)، مما يؤكد بعدم وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى أقل أو يساوي (٥%) أعضاء لجنة التدقيق في اللجان الأخرى على مستوى الإفصاح الإختياري في التقارير المالية السنوية في البنوك محل الدراسة **لذا يتم قبول الفرضية:** لا يوجد أثر لعضوية أعضاء لجنة التدقيق في اللجان الأخرى ومستوى الإفصاح الإختياري في التقارير المالية السنوية للبنوك الأردنية.

وهذا يتفق مع ما جاء في دراسة Allegrini, Greco(2011) ودراسة Othman *et al.* (٢٠١٤) ودراسة Madi *et al.* (٢٠١٤) ويتعارض مع ما جاء في دراسة Setiany *et al.* (٢٠١٧)

ومن الجدول (٤-٤) يمكن ملاحظة أن الفرضية الرئيسية التي تم فرضها مسبقًا، والتي نصت على أنه " لا يوجد أثر لخصائص لجنة التدقيق ومستوى الإفصاح الإختياري في التقارير المالية السنوية للبنوك الأردنية." حيث يتبين من الجدول (٤-٣) أنَّ قيم Sig تراوحت بين (٠,٠٤٠-٠,٩٠١) وقد كانت الدلالة للمتغيرات (استقلالية لجنة التدقيق واجتماعات لجنة التدقيق وعضوية أعضاء لجنة التدقيق في لجان أخرى) أكبر من مستوى الدلالة($\alpha \leq$ ٠,٠٥)، وهذا يدل على عدم وجود أثر (حجم لجنة التدقيق والخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق) اقل من مستوى الدلالة($\alpha \leq$ ٠,٠٥)، وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

١,٥ تمهيد

٢,٥ نتائج الدراسة

٣,٥ التوصيات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

٥,١-تمهيد

بعد أن تم تحليل بيانات الدراسة واختبار فرضياتها، يعرض هذا الفصل النتائج التي تم التوصل إليها، والتي على أساسها قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات.

٥,٢-نتائج الدراسة

بالاعتماد على نتائج تحليل البيانات واختبار الفرضيات التي تم التوصل لها في الفصل السابق، مجموعة من النتائج تتمثل في ما يلي:

- أن البنوك الأردنية تقوم بمستوى إفصاح اختيارية في التقارير المالية السنوية مرتفع نسبياً حيث بلغ متوسط نسبة الإفصاح (٧٨,٨١٨٪) في عينة الدراسة المتمثلة في البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان للفترة (٢٠١٥-٢٠١٧). وتبين ذلك من خلال الإحصاءات الوصفية.
- أن حجم لجنة التدقيق في البنوك الأردنية تراوح بين (٢) إلى (٧) أعضاء حيث شكلت جميع البنوك لجان تدقيق في عينة الدراسة للفترة (٢٠١٥-٢٠١٧)، وتبين ذلك من خلال الإحصاءات الوصفية.
- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠.٠٥) بين خصائص لجنة التدقيق (حجم لجنة التدقيق الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق) ومستوى الإفصاح الإختياري في التقارير المالية السنوية للبنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان للفترة (٢٠١٥-٢٠١٧).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويكون تأثير الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق أكبر من تأثير حجم لجنة التدقيق.

- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠.٠٥) بين خصائص لجنة التدقيق (استقلالية لجنة التدقيق واجتماعات لجنة التدقيق وعضوية أعضاء لجنة التدقيق في لجان أخرى) ومستوى الإفصاح الإختياري في التقارير المالية السنوية للبنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان للفترة (٢٠١٥-٢٠١٧).

ويكون التأثير الأكبر لعضوية أعضاء لجنة التدقيق في لجان أخرى ثم يليها واجتماعات لجنة التدقيق ويأتي بعدها استقلالية لجنة التدقيق.

٣,٥ التوصيات

بناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة فقد يكون لها انعكاس على الواقع العملي للبنوك (عينة الدراسة)، لذلك توصي الدراسة:

- توعية مستخدمي التقارير المالية بنتائج وانعكاسات مستوى الإفصاح الإختياري في التقارير المالية السنوية على قراراتهم الاستثمارية.
- دعوة إدارات البنوك الأردنية بتكثيف الجهود مع الأطراف المعنية متمثلة بهيئة الأوراق المالية وبورصة عمان والهيئات التشريعية والمساهمين والعملاءوالمدققين والمحللين الماليين من أجل التوصل إلى قوائم مالية تتصف بالعرض الكافي والواضح لأنشطة الشركة ومخاطرها والمعلومات الخاصة فيها.
- إجراء دراسات تبحث في عوامل أخرى من الممكن أن تؤثر على مستوى الإفصاح الإختياري في التقارير المالية السنوية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- توصي الدراسة بالتوسع بالبحث في مستوى الإفصاح الإختياري في التقارير المالية السنوية في القطاعات الاقتصادية الأخربلمعرفة فيما إذا كانت خصائص لجنة التدقيق تسهم في زيادة أو تخفيض الإفصاحات الإختيارية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع

أولاً- المراجع العربية:

عبد، نهى إبراهيم, افاق ذنون (٢٠١٩). أثر خصائص لجان التدقيق على ممارسات الإفصاح الطوعي دراسة تطبيقية في عدد من المصارف المحلية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. **مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية**، ١٥(٤٥):٢٦٥-٢٤٧.

أحمد، سامح (٢٠١١). دور لجان المراجعة كأحد دعائم الحوكمة في تحسين جودة التقارير المالية دراسة تطبيقية على شركات الأدوية المصرية. **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**،١ (١)، ٤٣-٦٦.

الاسكاف، ملهم شهيد، رزان (٢٠١٧). قياس الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في التقارير المالية) دراسة تطبيقية على سوق دمشق للأوراق المالية). **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات**، ٢٤ (٢)،٢٤٨-٢٦٤.

إسماعيل، إبراهيم وصالح، هلال(٢٠١٦). أثر تطبيق القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة على ملائمة المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات الاستثمارية "دراسة ميدانية على سوق الخرطوم للأوراق المالية".**مجلة العلوم الاقتصادية**، ١٧(٢)،٦٧-٨٤.

باجاحر، محمد الحجيلي، عبير(٢٠١٧).أثر هيكل مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الإختياري في شركات الإسمنت المدرجة في سوق المال السعودية. **المجلة العربية للبحوث الإدارة**، ٢٤(٣)، ٣٨٣-٤١٠.

البلداوي، شاكر عبدالرحمن وعبدالرحمن، نورة منير (٢٠١٥).أثر قواعد حوكمة الشركات المتعلقة باختيارية المدقق الخارجي في موثوقية القوائم المالية (دراسة تطبيقية). **مجلة الإدارة والاقتصاد**، (١٠٤)،٢٠٣-١٨٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البنك المركزي الأردني. **"دليل الحاكمة المؤسسية الصادر عن البنك المركزي الأردني رقم (٦٣) لسنة (٢٠١٦)**."استرجع من الموقع في (٢٠١٩/٤/١٥).

https://www.sdc.com.jo/arabic/images/stories/pdf/corporate_governance_companies.pdf

بوشايب، حسينة (٢٠١٦). دور وأهمية الإفصاح الإختياري في القوائم المالية للمؤسسات دراسة عينة من المؤسسات المساهمة في بورصة الجزائر. مجلة معهد العلوم الاقتصادية. **مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة**، ٢٠(٢)،٢٩-١١.

التميمي، مهند (٢٠١٨). قياس جودة الأرباح في القوائم المالية لقطاع شركات التأمين المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**، (٥٤)، ٣١٦-٣٠٣.

جبران، محمد (٢٠١٨). الشفافية والإفصاح في الموازنة العامة للدولة وحسابها الختامي دراسة تحليلية لمعرفة التزام الجمهورية اليمنية بمبادئ الشفافية المالية. **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية**، ٢٦(٢)،١٧٤-١٣٧ .

الجوهر، كريمة (٢٠١١). العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وقواعد الحوكمة لمجلس الإدارة (دراسة تحليلية لوجهات نظر المحاسبين والمدققين). **مجلة الإدارة والاقتصاد**، (٩٠)،١٢٨-١٠٣.

حافظ، لالئ (٢٠١٦). الإبعاد الأخلاقية والاجتماعية للتدقيق الخارجي وأثرها على مستخدمي التقارير المالية دراسة تطبيقية لمستخدمي القوائم المالية. **مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية**،١(٣٧)،٢٩٢-٣٢٢ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حمادة، رشا(٢٠١٤).قياس أثر الإفصاح الإختياري في جودة التقارير المالية (دراسة ميدانية في بورصة عمان). **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**،١٠(٤)،٦٩٨ -٦٧٤ .

حمادي، سعد فرج (٢٠١٨). دور إنموذج بلبن في قياس الأدوار السلوكية لأعضاء مجلس الإدارة في المنظمات الخدمية (دراسة حالة)".**مجلة الدنانير**، (١٧)، ٣٧٤-٣٥٤.

حمد، مجيد (٢٠١٣).مدى توافق التقارير المالية للشركات المساهمة العراقية مع متطلبات الإفصاح والشفافية في ظل المبادئ الدولية لحوكمة الشركات دراسة اختبارية. **مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية**،١٥(٢)،٤٥١-٤١١ .

حمدان، خولة (٢٠١٥). لجنة التدقيق التشكيل والمهام دراسة مقارنة. **مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية**، (١٩).

حمدان، علام مشتهي، صبري عواد، بهاء(٢٠١٢).**دور لجان التدقيق في استمرارية الأرباح كدليل على جودتها**. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال: ٨ (٣): ٤٣٣ -٤٠٩.

حمدون، حارث (٢٠١٧). تفعيل دور وظيفة التدقيق الداخلي في ظل قانون ساربنيز أوكسلي. **مجلة الإدارة والاقتصاد**، (٢١٣)،٧٣٢- ٧٢٠.

حميد، أحمد جاسم فارس، أشرف هاشم سعيد، حسين غانم. (٢٠١٦). تحديد أثر الإفصاح الإختياري على تكلفة رأس المال دراسة تطبيقية على سوق العراق للأوراق المالية. **مجلة تكريت للعلوم الإدارية الاقتصادية**،١٢(٣٤)،٣٣٤-٣٠٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حميدي، كرار مجي، احمد نصيف، علاء(٢٠١٧).أهمية لجنة التدقيق ودورها في تحسين نظام الرقابة الداخلية. **مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية**،٤(٣)،٧٦٥-٧٨٢ .

الحيالي، وليد وآل غزوي، حسين عبد الجليل (٢٠١٥). **حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية.**(ط١)، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي.

داود، فالح (٢٠١٢).دور التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة في تلبية احتياجات المستخدمين من المعلومات دراسة استطلاعية على عينة من الوسطاء. **مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية**،٢(٣)،٨٢٨-٨٤٢.

الدباغ، لقمان إبراهيم، ليث(٢٠١٤).دراسة تحليلية لواقع الإفصاح الطوعي عن المعلومات في المصارف العراقية ومدى تأثره بتطبيق آليات الحوكمة منقبل. **مجلة كيوساينس**(دار جامعة حمد بن خليفة للنشر): المؤتمر السنوي العشرين:١٨-١.

دحدوح، حسين وحمادة، رشا(٢٠١٥).نموذج مقترح لقياسا لإفصاح الإختياري وتطبيقه في بيئة الأعمال السورية. **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، ٣١(١)، ٤٢-٩.

رياض، سامح (٢٠١٣). أثر خصائص مجلس الإدارة ولجان المراجعة على معدل التوزيعات النقدية في الشركات الصناعية المصرية. **المجلة العربية للعلوم الإدارية**،٢٠(٣)،٤٨٧-٤٢١.

زلوم، نضال(٢٠١٦).دور جودة التقارير المالية في تحديد تكلفة حقوق الملكية.**المجلة العربية للعلوم الإدارية**، ٢٣(٢)، ٢٢٧-١٩٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

زويلف،إنعام(٢٠١٤). العوامل المؤثرة في مستوى الإفصاح المحاسبي عن الموارد البشرية في التقارير المالية للبنوك العاملة في الأردن. **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**، ١٠(١)، ٦٢-٤٥.

زيدان، عمرو (٢٠١٧).العوامل المؤثرة في خصائص مجلس الإدارة في الشركات العائلية المساهمة المصرية. **المجلة العربية للعلوم الإدارية**، ٢٤(٢)،٢١٠-١٧٥.

سالم، بدر احمد، نصر (٢٠١٣). دور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في رفع كفاءة التخطيط والرقابة في المؤسسات المالية السودانية. **مجلة العلوم الاقتصادية**، ١٤(١)،٨٤-١١٠.

سحنون، جمال (٢٠١٨). الإفصاح والشفافية كأحد ركائز الحوكمة في الأسواق المالية الناشئة بالإشارة إلى السوق المالي المصري. **مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية**،٣٢(١)،٨٠٥-٨٤٨.

السرطاوي، عبدالمطلب حمدان، علاّم مشتهى، صبري أبوعجيلة، عماد (٢٠١٣).أثر لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية على الحد من إدارة الأرباح "دراسة ميدانية على الشركات الصناعية ما قبل الأزمة المالية العالمية. **مجلة جامعة النجاح للأبحاث**، ٢٧(٤)،-٨١٩ ٨٤٦.

سعود، عبدالرضا حسن سلمان، رائد فاضل حمد الغرباوي، حازم عبدالعزيز(٢٠١٩). تأثير التمكين في تعزيز فاعلية عمل لجان التدقيق في المصارف التجارية الخاصة (دراسة استطلاعية لآراء عينة عمدية من الجهات التفتيشية والمتمثلة في البنك المركزي وهيئة الأوراق المالية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والمدققين الخارجين في المصارف التجارية الخاصة). **Journal of Economics and Administrative Sciences**25 : (١١٠)،٥٩٩-٥٧٥.

سيد، إبراهيم جابر (٢٠١٤). **المحاسبة الدولية وعلاقتها بالتجارة الإلكترونية،** (ط١)، عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع.

الشرع، علاء حسن كريم (٢٠١٧)**.** دور لجان التدقيق في الحد من ممارسات إدارة الرباح وأثرها على جودة التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة العراقية) دراسة تطبيقية على عينه من شركات التأمين المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية) .**مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية،** ٧(١)، ١٨٧-١٦٠.

الشنطي، أيمن العبود، أيناس(٢٠١٨). مدى التزام المصارف الإسلامية العاملة في الأردن بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية المنشورة. **المجلة العربية للإدارة،** ٣٨(٢)، ٢٢-٣.

شنوف، شعيب (٢٠١٤). **التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي: IFRS.**(ط١)، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع.

صاحي، أحمد خالد، وليد(٢٠١٨). تقييم فعالية حوكمة تقنية المعلومات في تحقيق سلامة وموثوقية القوائم المالية (دراسة تطبيقية على المصارف التجارية العاملة في العراق).**مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية،** (٢٨- ٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عابد، محمد نواف (٢٠١٨). أثر الإفصاح الإختياري على الأداء المالي للوحدات الاقتصادية في بورصة فلسطين، دراسة تطبيقية على قطاع البنوك وقطاع التأمين. **مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات**،٧(١٣)،٢٩-١٦.

العاني، زهير(٢٠٠٦).أهمية الإفصاح عن الأرباح والخسائر غير الإعتيادية مع إشارة للتطبيق العراقي. **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**، (١٢)،٢٣٦-٢١٣.

عبدالجليل، توفيق أبونصار، محمد(٢٠١٤).العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح الإختياري في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية. **دراسات العلوم الإدارية**،٤١(٢)، ٣٢٦-٣٤٢.

عبدالحميد، حسياني حواس، صلاح(٢٠١٣).أهمية تعزيز عمل لجان المراجعة لمواجهة الفساد المالي الجزائرية في المؤسسات الاقتصادية. **مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية**،٦(١)، ٢٢٩-٢٤٨.

عبدالعزيز، محمد خليل، عبدالرحمن (٢٠١٧). الدور الحوكمي للمراجع الخارجي وأثره على جودة التقارير المالية "دراسة تطبيقية على بنك فيصل الإسلامي السوداني. **مجلة العلوم الاقتصادية**،١٨(١)،٧٦- ٩٣.

عبدالمنعم، أسامة أبوالهيجاء، محمد العفيف، جمال (٢٠١٧). أثر خصائص مجلس الإدارة على فترة إصدار تقرير المدقق: دراسة تطبيقية. **مجلة المنارة**، ٢٣(٣)،١٢٠-٩١.

عرفة، نصر ومليجي مجدي (٢٠١٣).**أثر جودة لجان المراجعة على مستوى الإفصاح الإختياري بشركات المساهمة السعودية، دراسة نظرية تطبيقية**، جامعة بنها، كلية التجارة، محافظة القليوبية، مصر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عزالدين، ياسمين (٢٠١٧).**أثر خصائص لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح عن المخاطر في البنوك التجارية**، رسالة ماجستير، جامعة طنطا، كلية التجارة، مصر.

العنزي، أحمد (٢٠١٣).تحليل أثر حوكمة الشركات على جودة الإفصاح المحاسبي دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية. **مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية**،١٦(٤)، ٢٢٠-٢١٤.

العنزي، أحمد(٢٠١٤). تحليل اثر حوكمة الشركات على جودة الإفصاح المحاسبي دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية. **مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية**،٦(٤)،٢٤٠-٢١٤.

الفرح، عبدالرزاق الهنداوي، رياض(٢٠١١).مدى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة دراسة حالة الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان لعامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨. **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**،٧(٢)، ٢٧٣ -٢٩٣.

القحطاني، صهيب نور، عبدالناصر عربيات، عمر (٢٠١٦). تأثير مبادئ الحاكمية المؤسسية على سيولة سوق الأسهم: دراسة تطبيقية على الشركات المالية المساهمة العامة الأردنية. **مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية**،١٧(٢).

القرشي، عبدالله علي. (٢٠١٥). دور آليات الحوكمة في معالجة المشكلات المصرفية في ظل الطبيعة الخاصة بالبنوك). **مجلة الأبحاث المالية والمصرفية**،٣(٢)،١٠٨-٩٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القرني، أحمد(٢٠١٤).معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال في السعودية (آراء المراجعين الخارجيين والشركات).**المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**،١٠(٣)، ٤٥٣ -٤٧٢.

كفية، شنافي (٢٠١٥).آليات ومبادئ الحوكمة في شركات التأمين دراسة مقارنة بين الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين(CAAR) وشركة(AXA) للتأمين. **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**، (٤٥)،٣٦٢-٣٣١.

كيرزان، فاتن (٢٠١٣). مساهمة التدقيق الداخلي في تطبيق الحوكمة في المصارف
السورية العامة والخاصة (دراسة مقارنة).مجلة المنارة،١٩(٤)،١٢١-٨٥.

مارق، سعد(٢٠٠٩). قياس مستوى الإفصاح الإختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية. **مجلة جامعة الملك عبدالعزيز**، ٢٣(١)، ١٧٤-١٣١.

محمد، أبوذر (٢٠١٨). لجان المراجعة ودورها في زيادة فاعلية معلومات القوائم المالية. **مجلة العلوم الإدارية**، (٢)،١١٥- ١٤٦.

محمد، صائب(٢٠١٨). أثر الإفصاح الإختياري في جودة الإبلاغ المالي دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**، (٤)، ٢٥١- ٢٦٨.

محمود، بكر (٢٠٠٨). الإفصاح الإعلامي وأثره على وظيفة القياس المحاسبي في العراق. **مجلة الإدارة والاقتصاد**، (٧١)، ٢٥-١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المخادمة، أحمد (٢٠٠٥). أثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في اتخاذ القرارات الاستثمارية "دراسة تطبيقية على الشركات الأردنية. المنارة، ١٣(٢)، ٢٩٧-٢٥٣.

مخلوف، احمد وقنديل، نصر(٢٠١٧).استخدام الميزة التنافسية كمدخل لتحسين التقارير المالية في منظمات الأعمال دراسة حالة مجموعة نقل الصناعية في الأردن. **مجلة المحاسبة والتدقيق والحكومة**،٢(٢)، ٣٥-٧.

النابلسي، زينب والهنيني، إيمان والدبعي، ديالا(٢٠١٨).أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير المالية السنوية على تحقيق ميزة تنافسية لدى المصارف الإسلامية العاملة في الأردن. **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية**، ٢٦(٣)،١٨٠-١٥١.

الهنيني، إيمان الدبعي، ديالا العقيلي، سامراء (٢٠١٨).أثر الخصائص النوعية لنظم المعلومات المحاسبية على جودة الخدمات المصرفية دراسة ميدانية على المصارف العاملة في الأردن. **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية**،٢٦(٤)،١٢٨- ١٩٥.

يامين، اسماعيل والرمحي، نضال(٢٠١٦). مدى تطبيق مبادئ الحاكمية في شركات التأمين الأردنية المدرجة في بورصة عمان. **مجلة العلوم الاقتصادية**، ٧(٢)،٢٨-١٦.

ثانياً- المراجع الأجنبية:

Alhazaimeh,Amer Palaniappan, Ravindran Almsafir, Mahmoud (2014).The Impact of Corporate Governance and Ownership Structure on Voluntary Disclosure in Annual Reports among Listed Jordanian

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Companies.**Procedia - Social and Behavioral Sciences**, 129, 341–348.

Allegrini, M. and Greco, G. (2011).Corporate boards, audit committees and voluntary disclosure: evidence from Italian Listed Companies. Springer Science Business Media, LLC, **J Manag Gov**, DOI 10.1007/s10997-011-9168-3.

Allegrini, Marco Greco, Giulio (2013).Corporate boards, audit committees and voluntary disclosure: evidence from Italian Listed Companies.**Springer Science Business Media**, 17, 187–216.

Al-Shammari, Bader. & Waleed, Al-Sultan (2010). Corporate governance and voluntary disclosure in Kuwait. **International Journal of Disclosure and Governance**, 10(1057), 262– 280.

Amer, Mrwan Ragab, Aiman Shehata, Shehata (2014).**Audit Committee Characteristics and Firm Performance: Evidence from Egyptian Listed Companies**.

Appuhami, Ranjith Tashakor, Shamim (2017**)**. The Impact of Audit Committee Characteristics on CSR Disclosure: An Analysis of Australian Firms. **Australian Accounting Review**, 27(83).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Appuhami,Ranjith Tashakor, Shamim (2017).The Impact of Audit Committee Characteristics on CSR Disclosure: An Analysis of Australian Firms.**Australian Accounting Review**,27(4).

Biddle, G. C., Hilary, G., & Verdi, R. S. (2009). How does financial reporting quality relate to investment efficiency?. **Journal of accounting and economics**, 48(2-3), 112-١٣١.

Committee Characteristics on Voluntary Disclosures: A Case Study of Listed Manufacturing Companies in Sri Lanka.**International Journal of Scientific and Research Publications**, 9(1).

Compernolle, Tiphaine (2009).La Construction Collective De L'indépendance Du Commissaire Aux Comptes: La Place Du Comité D'audit.**Association Francophone de Comptabilité: Tome**, (15), pages 91 à 116.

Dissanayake, R. and Nimalathasan, B.(2019).**Impact of Corporate Board and Audit**.

Elfekya, M.. & Hong-Xing, F., Issaa, A. (2019). The Impact of Audit Committee Characteristics on Voluntary Corporate Disclosure: Evidence from Egypt.**International Journal Of Applied Science And Research**, 2(1).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Hamdan,Allam Sarea, Adel Reyad, Sameh (2013).The Impact of Audit Committee Characteristics on the Performance: Evidence from Jordan.**International Management Review**, 9(1).

Lan, Yang Wang, Lili, Zhang, Xueyong (2013). Determinants and features of voluntary disclosure in the Chinese stock market. **China Journal of Accounting Research**, 6, 265–285.

Madi, Hisham Ishak, Zuaini Manaf, Nor(2014).The impact of audit committee characteristics on corporate voluntary disclosure. **Procedia - Social and Behavioral Sciences**, 164, 486 – 492.

Mbobo, Erasmus Mbobo and Ekpo, Ntiedo Bassey (2016). Operationalising the Qualitative Characteristics of Financial Reporting. **International Journal of Finance and Accounting**, 5(4), 184-192.

Othman, R., Ishak, F., Arif, S.& Abdul Aris, N.(2014). Influence of audit committee characteristics on voluntary ethics disclosure. **Social and Behavioral Sciences**, 145, 330 – 342.

Ramadhan, Sayel (2014). Board Composition, Audit Committees, Ownership Structure and Voluntary

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Disclosure: Evidence from Bahrain.**Research Journal of Finance and Accounting**, 5(7), 124-138.

Samaha, K., Khlif., H. and Hussainey, K. (2015). The impact of board and audit committee characteristics on voluntary disclosure: A meta-analysis.**Journal of International Accounting Auditing and Taxation**.

Setiany, E., Hartoko, S., Suhardjanto, D. and Honggowati, S. (2017). Audit Committee Characteristics and Voluntary Financial Disclosure.**Review of Integrative Business and Economics Research**, 6(3), 239.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com